www.humena.org

HuMENA For Human Rights and Civic Engagement
HuMENA pour les Droits de l'Homme et l'Engagement Civique
هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية

المناصرة من المنفى

دليل استراتيجي للمدافعين
والمدافعات عن حقوق الإنسان

www.humena.org

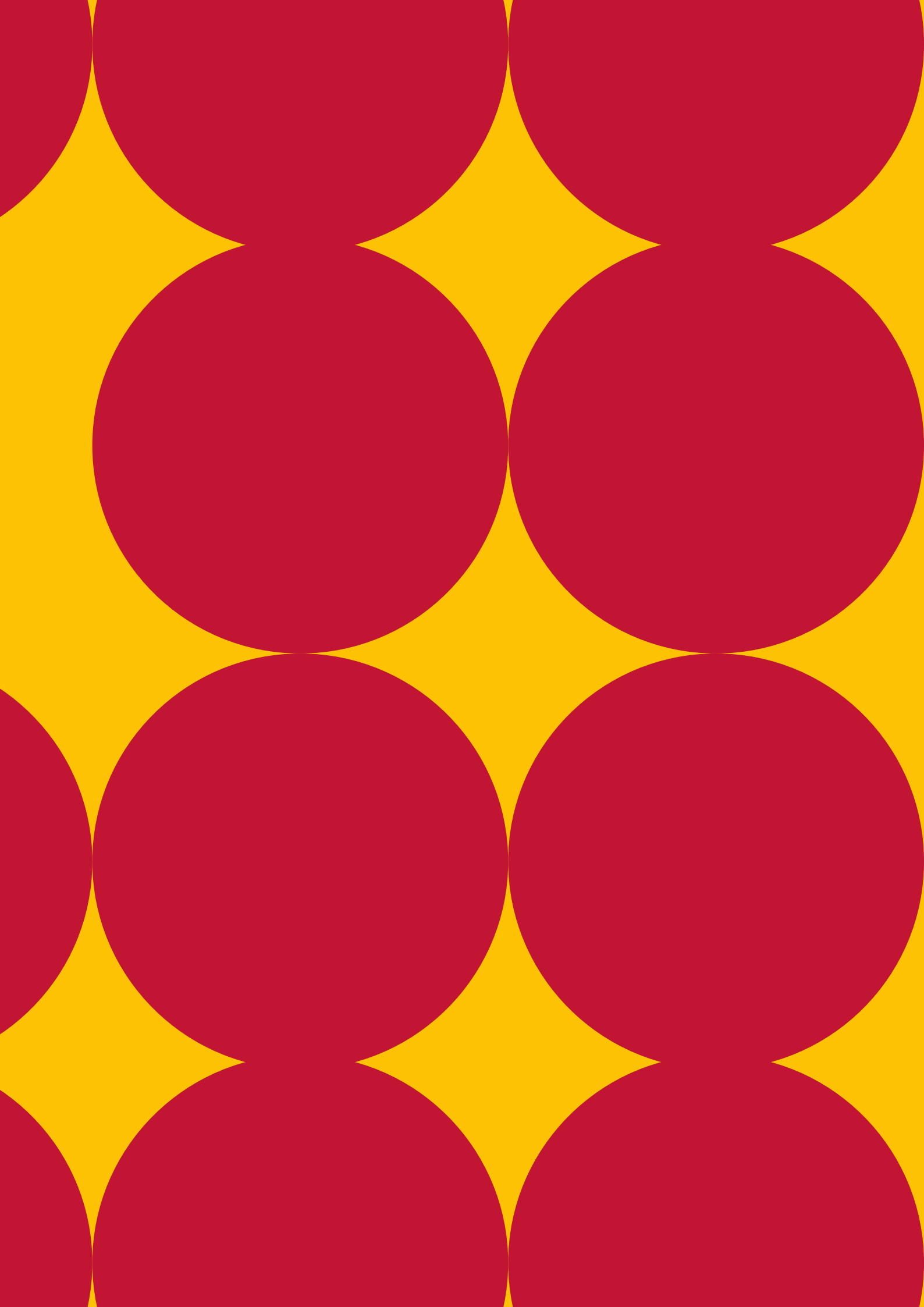

عن هيومينا:

هيومينا هي منظمة حقوقية مستقلة غير ربحية تعمل على حماية وتوسيع الفضاء المدني، وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم المدافعين والمدافعات عن الحقوق، والحركات الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك النشطاء في المنفى والشتات. مقرها في بروكسل، بلجيكا، وبيروت، لبنان، ولديها فرق عاملة في عدة بلدان في المنطقة.

تركّز هيومينا على بناء القدرات، وتوفير الحماية، والمناصرة الاستراتيجية، مستندة إلى الأدلة والبحث لتعزيز حرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات. تعمل المنظمة على تمكين الأفراد والمجتمعات من خلال برامج تدريبية، ودعم نفسي واجتماعي، وآليات حماية، وتطوير شبكات التضامن بين المدافعين عن الحقوق.

تلتزم هيومينا بالنضال من أجل عدالة شاملة، مؤمنةً بقوة الناس والحركات الاجتماعية في تحقيق التغيير، وتعمل على دعم الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء، اللاجئين/ات، أفراد مجتمع الميم، والأقليات العرقية والدينية. وتعتمد نهجًا شاملاً يُدمج قضايا المناخ والمساواة الجندرية والعدالة الاجتماعية ضمن برامجها، بهدف بناء مستقبل أكثر حرية وعدالة وديمقراطية للجميع في المنطقة.

منظمة هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية© 2025

www.humena.org

15/4 Rue Alphonse Hottat, Ixelles, 1050, Brussels, Belgium

Downtown, Uruguay St. - Marfaa 246, Elkora Bldg, Beirut, Lebanon

جدول المحتويات

المقدمة	6
حول الدليل	7
مدخل أساسي للمناصرة	8
محاولة للوصول لتعريف للمناصرة	10
صفات وخصائص أساسية لعمليات المناصرة	10
من يقوم بعمليات المناصرة؟	12
المناصرة القائمة على نهج حقوق الإنسان	12
الأشكال المختلفة لعمليات المناصرة	13
المناصرة من المنفى	14
فرص جديدة، وتحديات أيضًا جديدة	15
التحديات التي تواجه عمليات المناصرة من المنفى	17
مسارات استمرار عمليات المناصرة من المنفى	18
المسار الأول: حملات المناصرة الرقمية	19
المسار الثاني: استخدام الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان	20
المسار الثالث: بناء التحالفات والشبكات العابرة للحدود	22
المسار الرابع: التعقب الجنائي لمنتهكي حقوق الإنسان	23
المسار الخامس: تعزيز عمليات السلام والمصالحة وبناء السلام في الدول الأم	24
المسار السادس: تنظيم الأنشطة الاحتجاجية في دول المنفى	25
المسار السابع: تنظيم الأنشطة الاحتجاجية في دول المنفى	25
المسار الثامن: المناشدات وتنظيم لقاءات مع الحكومات الأجنبية في المنفى	26
إطار عملي للتخطيط لحملات المناصرة	27
الخطوة الأولى: تحديد وتحليل القضية	29
الخطوة الثانية: وضع أهداف الحملة	29
الخطوة الثالثة: تحليل السياق	30
الخطوة الرابعة: اختيار الأنشطة ووضع خطة	32
الخطوة الخامسة: تقييم الحملة	33
السلامة أولًا: تحليل المخاطر المحيطة بعمليات المناصرة والتعامل معها	35
استيعاب وفهم المخاطر	36
رصد وتحليل المخاطر	37
إجراءات مقترحة لتخفيف المخاطر	37
عدة المناصرة	40
الملحق: ورقة عمل للتخطيط لحملات المناصرة	42
المراجع	50

مقدمة

في عالم اليوم، أصبحت مهمة المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان، وكل دعاة التغيير والحرية، أصعب بكثير. لا يقتصر الأمر على مواجهة النظم السياسية الاستبدادية، والتعامل مع تفشي انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تطال هؤلاء الأشخاص أنفسهم في أحيان كثيرة. بل كنا جمعيًا شهود في السنوات القليلة الماضية على تراجع سريع للإيمان بقيم حقوق الإنسان المستقرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسس منظومة الأمم المتحدة. هذا التراجع لم يكن على مستوى الحكومات وحدها، ولكن مع الأسف انتشرت التيارات المعادية لأفكار حقوق الإنسان بين الشعوب نفسها، وهو ما انعكس بدوره على اختيارات هذه الشعوب الانتخابية، وذلك بطبيعة الحال في الدول التي تختار فيها الشعوب حكامها بشفافية وحرية.

في عالم ملئ بالصراعات السياسية والعسكرية، يجد العديد من الناشطين والناشطات أنفسهم مجربين على مغادرة أوطانهم الأم، لدول المهجر، هربًا من القمع والاستهداف، أو طلبا للأمان وهوامش أكبر من الحرية في العمل والحركة. وبينما يُنظر إلى المنفى في بعض الأحيان على أنه عقبة أمام استمرارية النضال، فإنه قد يفتح أيضًا آفاقًا جديدة ويوفر فرصًا فريدة لدعم عمليات التغيير والتحول الديموقراطي ومناصرة قضايا حقوق الإنسان في دولهم الأم.

يحاول هذا الدليل التدريبي وضع إطار عام لفكرة المناصرة من المنفى، يتضمن هذا الإطار التعريف بمفهوم المناصرة وما يرتبط به من خصائص، والأشكال المختلفة التي يمكن أن تأخذها عمليات المناصرة، بالإضافة للتفكير في الاختلافات الموجودة بين علميات المناصرة التي يتم تنظيمها من الداخل، وتلك التي يتم تنظمها من المنفى مع التركيز على الفرص والتحديدات المرتبطة بعمليات المناصرة من المنفى، فضلًا عن تحليل للمسارات الرئيسية لعمليات المناصرة من المنفى.

يقدم هذه الدليل أيضًا للناشطين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان إطار عملي ومنهجي لتصميم حملات مناصرة ناجحة، بالاعتماد على خطوات محددة، بدءًا من تحليل قضية المناصرة، ووضع الأهداف المناسبة، مرورًا بتقييم وتحليل السياق المحيط، وانتهاءً باختيار الأنشطة المناسبة ووضع خطة العمل، وتحديد إطار تقييم أثر الحملة. مع مراعاة اعتبارات حماية السلامة الشاملة للناشطين/ات والمدافعين/ات في مواجهة المخاطر التي قد يتعرضون لها خلال تنظيم عمليات المناصرة.

نأمل أن يكون هذا الدليل إضافة قيّمة لكل دعاة التغيير، ولكل مدافع ومدافعة عن حقوق الإنسان، وأن يساهم في تعزيز جهود المناصرة من المنفى بشكل أكثر تنظيمًا وفعالية وأمانًا. فالنضال من أجل الحقوق والعدالة لا تحدّه الجغرافيا، بل يستمد قوته من الالتزام والإصرار على تحقيق عالم أكثر عدالة وإنصافًا.

حول الدليل

لطالما صاحبت فكرة المنفى عمل ونضال فئات مختلفة من الناشطين/ات والمعنيين/ات بالشأن العام مثل المعارضين/ات السياسيين، والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، والصحفيين/ات، وغيرهم. عادة لا تنتهي رحلة هؤلاء الأشخاص بالخروج للمنفى طلبًا للأمن، أو هربًا من القمع والاستهداف، بعضهم يستمر في البحث عن طرق جديدة للتأثير في القضايا التي كان ينشغل بها قبل خروجه من وطنه الأم. لكن الحدود الوطنية وتعقد السياقات السياسية كانت عائقًا ضخمًا أمام رغبة هؤلاء الأشخاص في مواصلة العمل وخدمة القضايا التي يؤمنون بها.

في عالم اليوم، اختلف الأمر. هناك منظمات دولية تجمع معظم دول العالم تحت سقفها، لتناقش قضايا تخص أي دولة من الدول، وتعلن بشكل واضح أن حقوق الإنسان في أي مكان في العالم لم تعد "شأنًا داخليًا" يخص دولة بعينها. هناك أيضا تطور هائل ومستمر في وسائل التواصل والاتصال وعالم افتراضي كامل جديد يتشكل على الانترنت وهو الأمر الذي سمح بدوره لفئات مختلفة موجودة خارج وداخل حدود الدول بالتأثير على ما يحدث داخليًا.

خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، وعبر تطورات معقدة صاحبت الحركات الاحتجاجية التي اندلعت في عدد من دور منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، اضطر العديد من الناشطين/ات لمغادرة دولهم الأم والحياة في المنفى، لكن رغبة هؤلاء الأشخاص في العمل والنضال، وفي الدفاع عن حقوقهم الفردية والجماعية لم تنقطع. من هنا جاءت الحاجة لوجود محتوى معرفي متخصص – مثل هذا الدليل وغيره- يحاول تحليل سياقات الدفاع عن حقوق الإنسان من المنفى، ويؤطر الممارسات الجيدة ويعيد طرحها ليستفيد منها ناشطين/ات أخرين.

يحاول هذا الدليل التدريبي تعزيز المعارف والمهارات المتعلقة بمناصرة قضايا حقوق الإنسان من المنفى بهدف مساعدة الناشطين/ات على استمرار عملهن الملهم في دعم حقوق الإنسان والدعوة للتغيير في مجتمعاتهم المحلية باستغلال ما هو متاح من إمكانيات وفرص جديدة وفرها لهم وجودهم في المنفى، وكذلك يساعدهم في التعامل مع العقبات التي قد تحد من قدرتهم على العمل والتأثير. ويقدم لهم إطار عملي مناسب لتنظيم حملات مناصرة من المنفى.

المنهجية

تم تطوير هذا الدليل من خلال منهجية تجمع ما بين دراسة وتحليل ما هو متاح من أدلة تدريبية ومنهجيات للتخطيط لعمليات المناصرة، بالإضافة لتتبع ودراسة لعدد من حملات المناصرة التي تميزت بالابتكار والتأثير في سياقات وطنية، وإقليمية، ودولية، مع التركيز على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في بعض الأجزاء اعتمد هذا الدليل على الخبرات الشخصية المتراكمة لدى مُعد الدليل، وفريق منظمة هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية في تخطيط وتنفيذ عمليات مناصرة مختلفة على مدار سنوات عديدة.

لمن هذا الدليل؟

تم تصميم هذا الدليل ليقدم المعارف الرئيسية اللازمة التي قد يحتاجها الناشطون/ات في المنفى لمواصلة عملهم في مناصرة قضايا حقوق الإنسان والتغيير الإيجابي. كذلك يتضمن هذا الدليل إطار مهاري عملي يخص تصميم حملات المناصرة الفعالة عبر نموذج مبسط لعملية التخطيط لهذا النوع من الحملات. يستهدف هذا الدليل بشكل أساسي الأشخاص المعنيين/ات بالتغيير الإيجابي بمفهومه الواسع استنادًا إلى المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. يمكن أن يصف هؤلاء الأشخاص أنفسهم بأنهم مدافعين/ات عن حقوق الإنسان، ويمكن أن يستخدموا الفاظًا أخرى مثل الناشطين/ات، أو الفاظًا مهنية مثل الصحفيين/ات وغيرهم.

استخدام الدليل

يمكن استخدام هذا الدليل بطرق مختلفة بحسب الهدف من استخدامه، فيمكن الاعتماد عليه كمصدر معرفي فيما يخص مناصرة قضايا حقوق الإنسان بشكل عام، أو مصدر متخصص حول مناصرة قضايا حقوق الإنسان في المنفى للتعرف على السمات الرئيسية لعمليات المناصرة التي يتم تنفيذها من الخارج. كما يمكن الاعتماد عليه في الوصول لإطار عملي مناسب لتصميم حملات مناصرة ناجحة.

مدخل أساسي للمناصرة

مدخل أساسي للمناصرة

المناصرة أو المدافعة هي العملية التي من خلالها ينظم أصحاب وصاحبات القضية، والداعمين/ات لهم أنفسهم للتأثير على القضية أو المشكلة التي يعانون منها، من خلال تحقيق تأثير على عملية صنع القرار أو حتى تغيير توجهات ومواقف قادة الرأي وأفراد المجتمع لتصبح أكثر إيجابية تجاه تلك القضية.

تمثل عمليات المناصرة في الوقت الحالي أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق التغيير السياسي والاجتماعي، حيث يجمع الناس أنفسهم ويقررون أولوياتهم تجاه القضايا والمشاكل التي يعانون منها، ويدعون – أو يجبرون – أخرين على الانصياع لهذه الأولويات. يمكن أيضًا وصف المناصرة بأنها عملية تحشيد للقوى المختلفة داخل المجتمع للدفاع عن حقوقها في مواجهة من ينتهكون هذه الحقوق، أو يستفيدون من انتهاكها. تمثل المناصرة طريقًا للتغير السلمي في المجتمعات المتحضرة بحشد الدعم الشعبي لعملية تعزيز حقوق الإنسان، أو مواجهة انتهاكاتها أحيانًا، وبالضغط على صناع وصانعات القرار لتبنى سياسات عامة محددة في أحيان أخرى.

من ناحية أخرى تساعد عمليات المناصرة في تعزيز أصوات الفئات المهمشة، والمستبعدة من التمثيل في مقاعد صنع القرار عن طريق إبراز هذه الأصوات، وحشد دعم إضافي لها من المتضامنين/ات. هذا التحالف الذي يمثل قوة اجتماعية وسياسية تستطيع إجبار من هم في السلطة على تحمل مسئوليات ما يتخذونه من قرارات ومواقف، وبالتالي يمكن أن تؤدي عمليات المناصرة لتغييرات كبيرة على مستوى السياسات العامة، أو الوعي والتعامل المجتمعي مع قضية أو فئة بعينها. بدون المناصرة قد لا تحظى قضايا حقوق الإنسان، والانتهاكات التي تطال الفئات المهمشة والضعيفة بما تستحقه من اهتمام ودعم مجتمعي.

محاولة للوصول لتعريف للمناصرة

ونظرًا لارتباط المناصرة بتجارب الناس على اختلافهم، واختلاف القضايا التي يدافعون عنها، فلا يوجد تعريف متفق عليه للمناصرة، بل هناك مئات التعريفات، كل تعريف منها يعبر عن تجربة وهوية تغيير في مكان ما في العالم. فيمكن تعريف المناصرة بأنها:

"العمل مع آخرين في تنظيم أو تجمع أو تحالف على نحو منظم لتحقيق شيء مختلف، أو العملية الفعالة التي يمكن لها النجاح في التأثير على صناعة القرار وعلى عمليات تطبيقه، عن طريق (تعليم) و(تفهيم) و(توعية) القادة صناع القرار أو من يقومون بتنفيذ القرارات والسياسات، أو الذين يقومون بتعديل أو إصلاح السياسات القائمة"[1]

ويمكن تعريف المناصرة أيضا بأنه:

"الأساليب والوسائل التي تعمل على تحقيق التغير المطلوب في السياسات أو الممارسات، أو التأثير على عملية صنع القرار على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، أو تحدي وتغيير تصورات المواطنين/ات وقادة المجتمع حول القضايا المستهدفة."[2]

وتعرفها الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان بأنها:

وتعرفها الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان بأنها: "عملية تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي لصالح مجموعة، أو لاحترام، أو حماية، أو تطبيق حق أو أكثر على وجه الخصوص. وهذا التغيير قد يتعلق بسياسة، أو تشريع، أو برنامج، أو مشروع للمصلحة العامة.[3]

تشير التعريفات السابقة – وغيرها – لتعدد الزوايا التي يمكن من خلالها تعريف المناصرة، فيمكن تعريفها بحسب نطاقها الجغرافي ما بين محلية، وإقليمية، ودولية. ويمكن تعريفها بحسب طبيعة المستهدفين/ات إذا ما كانوا يمثلون أصحاب وصاحبات السلطة، أو كانت تستهدف تغيير تصورات عموم المواطنين/ات. ويمكن تعريف المناصرة بحسب القضية التي تستهدف تحقيق تغيير فيها، أذا ما كانت قضية سياسية، مثل الدعوة لانتخابات نزيهة وحرة، أو قضية اجتماعية مثل الدعوة لإقرار قانون أسرة عادل، أو حق قضية اقتصادية مثل المناداة بسياسات ضريبية أكثر مراعاة لمبادئ العدالة الاجتماعية. بشكل عملي لا يمكن فصل هذه السياقات عن بعضها، فالقضايا الاجتماعية هي قضايا سياسية، ولها جانب اقتصادي، وكذلك الحال بالنسبة للقضايا السياسية، فهي وليدة تفاعلات اجتماعية، وتوثر على الروابط والهياكل الاجتماعية، ولها أيضا تأثيرات اقتصادية.

قد تستهدف حملات المناصرة تحقيق تغيرات في واقع فئة بعينها، تعاني من التهميش أو التعرض للتمييز والعنف. مثل النساء، والأشخاص ذوي/ذوات الإعاقة، والأقليات الدينية والعرقية، والشعوب الأصلية، وغير ذلك.

ويمكن تقديم تعريفات أخرى لبعض عمليات المناصرة المتخصصة، مثل **المناصرة الرقمية** وهو مصطلح يشير إلى استخدام التكنولوجيا ومنصات التواصل الاجتماعي لحشد الدعم لقضية بعينها، والتأثير على الرأي العام و/أو صناع القرار.

وهناك أيضا المناصرة القانونية، وهي سبيل للتصدي لانتهاكات الحقوق المبنية على غياب القانون أو ضعفه أو على القانون الذي يمثل بحد ذاته انتهاكًا للحقوق، ويمكن أن يتضمن هذا تشجيع الحكومة على إيجاد قانون ضد انتهاك معين للحقوق، أو طلب إصدار دليل عن إنفاذ قانون ما، أو الدعوة لإلغاء قانون يحمي مرتكبي هذه الانتهاكات (مثل القوانين التي تعطي الراشدين "الحق" في العقاب البدني للأطفال). [4]

صفات وخصائص أساسية لعمليات المناصرة:

كما أوضحنا في الجزء السابق لا يوجد تعريف متفق عليه للمناصرة، ومن هنا جاءت الحاجة لصياغة إطار ما، أو صفات تميز عمليات المناصرة عما سواها. ويمكن الاستناد للصفات التالية في وصف عمليات المناصرة:

تقوم على مشاركة الأشخاص (أصحاب القضية) وتمكينهم:

المناصرة هي أداة تغيير قائمة على الناس واشراكهم. تقوم المناصرة على فكرة التضامن في الدفاع عن الحقوق بين فئات المجتمع المختلفة لكن ومع ذلك يجب أن ترتكز عملية المناصرة على رؤية واحتياجات وأولويات أصحاب القضية. ونقصد بأصحاب القضية هنا المتضررين/ات المباشرين من الانتهاك أو المشكلة الذي نتعامل معه. ويجب أن يعي المتضامنين/ات معهم أن عليهم واجب إضافي إلى جانب التضامن وهو التمكين. والتمكين لفظ نقصد به العملية التي تتيح للأفراد والجماعات التزود بالمعرفة والمهارة اللازمين للعمل واتخاذ القرار والتأثير على السياق المحيط والسياسات العامة بما يخدم مصلحة هؤلاء الأفراد أو الجماعات

هنا نحن نتحدث عن تقديم أصحاب القضية ليحتلوا الصفوف الأولى في عمليات المناصرة، ودعمهم بالمهارات والمعارف اللازمة إن لم يكونوا يمتلكون هذه المعارف والمهارات بالفعل.

تحاول إحداث توازن في القوى

لا نحتاج إلى المناصرة إلا في حالة وجود خلل أو مشكلة ما!

إذا ما كان الوضع الحالي السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي مثالي فلا حاجة لتنظيم عمليات مناصرة من الأصل. تنطلق المناصرة من وجود احتياجات غير ملباة والتي بدورها تمثل انتهاكًا لحق أو أكثر من حقوق الإنسان الأساسية، وغياب أو انتقاص هذه الحقوق تعبر بدورها عن اختلال ما في ميزان القوى حيث يستفيد الطرف الأقوى/المنتهك من هذا الانتهاك في مواجهة الطرف الأقل قوة. تأتي المناصرة لتعزيز وتعظيم صوت الأطراف الأقل قوة في المجتمع في محاولة لإحداث توازن ما في ميزان القوى.

عادة ما تكون عملية إعادة التوزان هذه صعبة، وتحتاج لمجهودات طويلة، ربما تستمر لعشرات السنوات. فمن يملكون سلطة التغيير في أحيان كثيرة لا يستمعون إلى المنطق أو الحجج الأخلاقية عندما يتعلق الأمر بقرارات تتعارض مع مصالحهم المباشرة أو غير المباشرة، أو حتى مصالح من يدعمون بقاء هؤلاء الأشخاص في السلطة. ولكنهم يخضعون للرأي الأخر حين يملك هذا الرأي من القوة ما يجعله خطرًا على تلك المصالح المادية. كمثال فالحكومات عادة لا تتخذ قرارات بزيادة مرتبات الموظفين/ات إلا عند اعتراض هؤلاء الموظفين/ات بطرق مختلفة على ضعف مرتباتهم، قد يصل الأمر للإضراب الكامل عن العمل. كذلك فالحقوق المدنية والسياسية التي حصل على السود في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني للقرن العشرين جاءت بعد احتجاجات ضخمة شارك فيها ملايين الأشخاص.

تمثّل قضية عادلة

يمكن استخدام نفس التكتيكات والأدوات التي يستخدمها المدافعون/ات عن حقوق الإنسان من قِبل من ينتهك هذه الحقوق

للدفاع عن مصالحهم، وعن استمرار الوضع الراهن الذي يؤمّن لهم الاستفادة غير المشروعة بثمرة انتهاك حقوق الضحايا. من هنا جاءت الحاجة للتفكير في أداة لقياس عدالة القضايا التي تشتبك معها عمليات المناصرة. فالمدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يدعون للمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات داخل الأسرة، يواجهن أشخاصًا أخرين يرون أن فكرة المساواة هذه ستهدم كيان الأسرة المستقر تاريخيًا، والقائم على تفضيل الرجال ومنحهم كل السلطات داخل الأسرة. كيف نحدد المصلحة الأجدر بالحماية هنا؟ أو كيف نحدد صاحب القضية العادلة من بين طرفي الصراع؟

تلعب المعايير الدولية لحقوق الإنسان هنا دور أداة القياس أو المسطرة. إذا كانت عملية المناصرة تستهدف تعزيز حق من حقوق الإنسان، أو وقف انتهاك لحق أو أكثر من تلك الحقوق فهي بكل تأكيد تمثل مناصرة لقضية عادلة. أما إذا كانت الأنشطة التي يتم تنفيذها تستهدف مساندة الانتهاك أو المنتهكين، أو الدعوة لاستمرار هذا الانتهاك فلا يمكن اعتبار هذه الأنشطة تمثل مناصرة لقضية عادلة، حتى ولو تشابهت الأدوات والآليات التي يستخدمها الداعمين لانتهاكات حقوق الإنسان مع تلك المستخدمة من قِبل دعاة الحقوق.

تحاول المناصرة إحداث تغيرات مستدامة أو بعيدة المدى

تختلف المناصرة كآلية للتغيير الاجتماعي عن باقي الآليات في كونها تستهدف إحداث تغيرات جذرية في القضية أو المشكلة أو الانتهاك، فهي لا تستهدف تقديم حلول وقتية، أو تخفيف الضرر، ولكنها تستهدف القضاء على جذور المشكلة أو حتى تحييد أحد هذه الجذور أو عوامل الاستمرار ،كمقدمة للقضاء على الانتهاك أو المشكلة بشكل شبه كامل. لا تتعارض المناصرة بهذه المفهوم مع باقي آليات التغيير الإيجابي في المجتمع، بل تتكامل مع هذه الآليات. فمثلًا للتعامل مع قضية الفقر ستقوم المنظمات الإغاثية بتقديم مساعدات غذائية للمتضررين/ات، في حين ستهتم المنظمات والأشخاص الذين يفضلون نهج المناصرة، بتنظيم أنشطة للضغط على السلطة العامة لكي تقوم بواجبها في توفير الكفاية الغذائية لهؤلاء الأشخاص من خلال برنامج دعم عيني أو مادي يغطي الدولة بكاملها. عادة لا تقوم عمليات المناصرة على أنشطة ذات أثر مؤقت مثل تقديم المساعدات، ولكنها قد تتضمن بعض هذه الأنشطة في إطار أشمل يحتوي على أنشطة متنوعة، ويستهدف في الأخير تغيير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للضحايا.

المناصرة ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى

عمليات المناصرة هي الطريقة التي سنحقق بها أهدافنا في الحد من انتهاكات حقوق الإنسان، أو في تعزيز تلك الحقوق. عمليات المناصرة ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها وسيلة جماعية، وسلمية، ومشروعة لتحقيق غايات أخرى. يجب الانتباه جيدًا لحالة إدمان الناشطية التي يقع فيها بعض المدافعين/ات عن حقوق الإنسان فتصبح الناشطية واستمرارها هي الغاية وليس طريقًا لتحقيق غايات أخرى.

من يقوم بعمليات المناصرة؟

يمكن لأي شخص أو مجموعة من الأشخاص أن يقوموا بالمناصرة! فتكتيكات المناصرة ومنهجياتها تم تطويرها على الأرض من قِبل المناصرين/ات أثناء العمل على قضاياهم المختلفة. عادة ما يقوم بعمليات المناصرة شبكات من أصحاب وصاحبات المصلحة تضم أهل القضية، والمتضامنين/ات معهم، وقد يُنظم هؤلاء الأشخاص أنفسهم في أشكال تنظيمية مختلفة مثل المؤسسات والجمعيات، والروابط، وجماعات الضغط، وغيرها.

يقوم بالمناصرة أيضا الأحزاب السياسية، والمركز البحثية وبيوت الخبرة، ومنظمات حقوق الإنسان، والنقابات، والمراكز الثقافية والابداعية، ووغيرها من أشكال التنظيمات السلمية التي تنشط وتتواجد في المجال العام.

المناصرة القائمة على نهج حقوق الإنسان

قبل الحديث عن نهج حقوق الإنسان في المناصرة من المهم الإشارة لتعريف حقوق الإنسان نفسها. تعرف المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة حقوق الإنسان بأنها:

""حقوق نتمتّع بها جميعنا لمجرّد أنّنا من البشر، ولا تمنحنا إيّاها أي دولة. وهذه الحقوق العالميّة متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو نوعهم الاجتماعي، أو أصلهم الوطني أو العرقي أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر. وهي متنوّعة وتتراوح بين الحق الأكثر جوهرية، وهو الحقّ في الحياة، والحقوق التي تجعل الحياة جديرة بأن تُعاش، مثل الحق في الغذاء والتعليم والعمل والصحة والحرية."[5]

ونهج حقوق الإنسان هو مصطلح يستخدم من قبل الأمم المتحدة ووكالتها المختلفة للإشارة إلى النهج الذي:

""يستتبع الاهتمام الواعي والمنهجي بحقوق الإنسان في جميع جوانب تطوير البرنامج. وهو إطار مفاهيمي لعملية التنمية البشرية التي تستند بشكل معياري إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان وموجهة عمليًا نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويهدف النهج القائم على حقوق الإنسان إلى تمكين الناس (أصحاب الحقوق) من إعمال حقوقهم وتعزيز الجهود الحكومية (المكلفين بأداء الواجبات) في الامتثال لالتزاماتهم وواجباتهم المتعلقة بحقوق الإنسان." [6]

وبتطبيق هذا النهج على عمليات المناصرة نجد أننا نتحدث عن عملية مناصرة تنطلق من قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان بمعنى أنها تدافع عن حق أو أكثر من حقوق الإنسان الأساسية، مع الالتزام بمجموعة من القيم والمبادئ المستقاة من قيم ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع الالتزام بألا تتضمن عملية المناصرة انتهاك أي حق إنساني أخر أو الإضرار بالحقوق الأساسية لأي فرد أو مجموعة من الأفراد.

هنا تسلط عمليات المناصرة الضوء على الفجوات في التمتع بكامل حقوق الإنسان، وتضغط تجاه تطبيق سياسات عامة قائمة على حقوق الإنسان، تركز على أصحاب القضية واحتياجاتهم وأولوياتهم.

وهنا يرتبط النهج القائم على حقوق الإنسان، أو المقاربة الحقوقية في المناصرة بمفهوم أخر هو المقاربة التي تتمحور حول الإنسان، وهي منهجية تشدد على ضرورة وضع احتياجات أصحاب وصاحبات الحق وتوقعاتهم في صميم المناصرة وإدارة المشاريع.

ولهذه المقاربة ثلاثة مزايا رئيسية هي [7].

أ — "تهيئة بيئة يشعر فيها أصحاب الحق بأنهم قادرون على التقدم والاضطلاع بدور فاعل في صياغة المناصرة لتعزيز حقوق الإنسان. ويتطلب ذلك ألا تقوم المنظمة فقط بإبلاغ الفئة المستهدفة بسياق المبادرة."

ب — "ضمان أن تخدم المناصرة مصالح جميع أصحاب الحق، ولاسيما أكثر الفئات استبعادًا وتهميشًا. ويساعد ذلك الجهات/المنظمات الشريكة في عملية المناصرة على استخدام أنشطتها لمكافحة التمييز القائم على النوع الاجتماعي، أو الدين، أو العرق، أو أي صفات أخرى. وكذلك تنبهنا هذه المنهجية لضرورة فهم الاختلافات بين أصحاب القضية وتأثير هذا الاختلاف على مواقعهم وتضررهم من الانتهاك/المشكلة."

ج — "مساعدة منظمات المجتمع المدني على إبراز الشواغل المتعلقة بالعدالة في سياق لا تعترف فيه آليات العدالة النظامية بمظالم الإنسان ولا تعالجها. كما اتفقنا سابقًا تنطلق المناصرة في السياقات التي تتضمن انتشار لانتهاكات حقوق الإنسان فلا حاجة للمناصرة في البيئات المثالية. تساعد المناصرة القائمة على الإنسان في توفير آليات انتصاف بديلة وتتيح منبرًا لأصحاب الحق لمواصلة الضغط لتحقيق المساءلة والتماس سُبل الانتصاف."

تركز المناصرة بمقاربة مبنية على الإنسان على ثلاثة أسئلة:[8]

- **إلى أي مدى تعزز المناصرة المشاركة المجدية، بما في ذلك من قِبل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؟**
- **هل ضمنتم المساواة في تمثيل جميع الأصوات في المناصرة، بما في ذلك النساء، والفئات الأخرى المعرضة لخطر التمييز؟**
- **هل تساعد المناصرة على معالجة الشواغل المتعلقة بالعدالة في المجتمعات المستهدفة؟**

الأشكال المختلفة لعمليات المناصرة

تتعدد الأشكال التي يمكن أن تأخذها عمليات المناصرة وتختلف باختلاف القضايا، واختلاف الأهداف، واختلاف رؤي وطبيعة وخبرات المناصرين/ات أنفسهم. كذلك تختلف عملية المناصرة باختلاف السياقات القانونية والاجتماعية والاقتصادية، هذا يعني بدوره، أن العقبات التي تحول دون حماية حقوق الإنسان والحريات والنهوض بها وإعمالها تختلف أيضًا. من هنا جاءت فكرة حاجتنا لتصميم عمليات مناصرة تناسب، وترتبط بالسياق الذي تجري فيه. يؤثر السياق السياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي على عمليات المناصرة بشكل كبير. قد يسهّل السياق عملنا، وقد يعوّق جهودنا، ويجعل وصولنا لأهدافنا أصعب وأبعد.

من الممكن أن تأخذ المناصرة شكل أنشطة الدعوة وكسب التأييد، سواء تلك الأنشطة الموجهة للسلطة، أو لقادة الرأي والأشخاص المؤثرين/ات في المجتمع أو أفراده. وقد تأخذ أيضًا شكل الأنشطة الاحتجاجية التي تستهدف الضغط على صناع القرار لتبني سياسات بعينها. تتضمن عمليات المناصرة أيضا حشدًا وتنظيما للجهود الجماعية، والمناصرة بمفهومنا كمدافعين/ات عن حقوق الإنسان هي جزء من أدواتنا للمدافعة ورفع الصوت في مواجهة كل انتهاكات حقوق الإنسان.

وبشكل عام لا يمكن حصر الأشكال التي تأخذها عمليات المناصرة نظرا لتطور هذه الأشكال باستمرار. ولكن مع ذلك يمكن تمييز الأشكال الآتية من عمليات المناصرة باعتبارها الأكثر انتشارًا، أو استخدامًا على المستوى العالمي:

الحملات

هي مجموعة من الأنشطة المخطط لها مسبقًا، والتي يتم تنفيذها لتحقيق أثر إيجابي على القضية المستهدفة وفق إطار زمني معين. قد تستهدف الحملات الضغط على صناع القرار، وقد تستهدف كسب التعاطف والحشد المجتمعي لقضية بعينها.

استخدام الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان

يستخدم المدافعون/ات عن حقوق الإنسان ما هو متاح من آليات لحماية حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الإقليمية مثل الاتحاد الأوربي، والاتحاد الافريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، وغيرها. في عمليات المناصرة للضغط على الحكومات في دولهم للالتزام بمبادئ حقوق الإنسان في إطار التزامات تلك الدول القانونية تجاه المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

بناء التحالفات والشراكات

يمثل بناء التحالفات بين المدافعين/ات عن حقوق الإنسان ومنظماتهم أحد الطرق المستخدمة لتوحيد الجهود في عمليات المناصرة وبالتالي مضاعفة وتعظيم الأثر الذي تتركه هذه الجهود.

التقاضي الاستراتيجي

اختيار موضوع قضية وإقامة دعوى قضائية بها أمام المحاكم لصالح شخص بغرض الحصول حكم يستفيد منه شرائح ومجموعات واسعة النطاق من المجتمع، تتجاوز شخص رافع الدعوى، أو بغرض إحداث أثر دائم في المجتمع يتجاوز أطراف الخصومة القضائية. ولذلك يسمى أحياناً بتقاضي الأثر.

الرصد والتوثيق

تعتبر عمليات الرصد والتوثيق التي تتم لانتهاكات حقوق الإنسان جزء من عمليات المناصرة الحالية أو المستقبلية. توفر عمليات الرصد والتوثيق الأدلة اللازمة لوجود الانتهاك/المشكلة، وتوفر الأساس المنطقي لقيام عملية مناصرة مبنية على الأدلة.

الإنتاج المعرفي

يمثل الإنتاج المعرفي أساسًا للعديد من عمليات المناصرة. لاسيما الإنتاج الذي يستهدف تقديم مقترحات وبدائل للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان، مثل أوراق السياسات العامة، أو تعزيز حقوق الإنسان ومعالجة القصور في السياق الحالي مثل مقترحات التشريع التي تقدم من المختصين/ات وأصحاب المصلحة للبرلمان، وقد تمثل الأدلة التدريبية والمعرفية أساسًا لبناء قدرات أشخاص آخرين وتمكينهم/ن من الانخراط بفاعلية وكفاءة في عمليات المناصرة.

المناصرة من المنفى

المناصرة من المنفى

بالنسبة للعديد من الناشطين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، لم يكن الخروج للمنفى هو نهاية رحلتهم في السعي للتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أوطانهم. بل كانت عملية الخروج تلك هي طريقة لاستمرارهم في العمل والنضال. فأصبح المنفى هو ساحة جديدة للعمل بعد أن أصبح العمل من الداخل يحمل في طياته مخاطر وأثمان باهظة، وتهديدات تحد من قدرتهم، أو تمنعهم تمامًا من مواصلة العمل على مناصرة قضايا حقوق الإنسان.

"فأنت حتمًا لن تعود أبدًا نفس الشخص الذي كنته قبل أن تبلوك غواية التمرد، وليس فقط لأنه جميل، فلأن التمرد لحظة حرية استثنائية"

— أروى صالح (1951–1997)، شيوعية ونسوية مصرية

المنفى هنا لا يقطع صلة الناشطين/ات بأوطانهم، بل هو ساحة جديدة للمناصرة، لذلك كان الحرص على وصف هذا الدليل بأنه حول المناصرة (من المنفى) وليس (في المنفى) للتأكيد على ارتباط عمليات المناصرة بالقضايا التي استهدفها النشاطين/ات والمدافعين/ات بنضالاتهم في دولهم الأم.

المناصرة من المنفى: فرص جديدة، وتحديات أيضًا جديدة

يختلف السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الموجود في دول المنفى بشكل كبير عن تلك السياقات التي تركها الناشطون/ات خلفهم في أوطانهم الأم. هذا الاختلاف يغير من طبيعة عمليات المناصرة بشكل جذري. في بعض الحالات يكون هذا التغير في صالح عملية المناصرة فيكون التواجد بالخارج عاملًا مساعدًا لنجاحها. وفي حالات أخرى يكون الابتعاد عن السياق المحلي معوّق أمام تأثير وكفاءة عمليات المناصرة. ويمكن رصد أبرز المزايا التي توفرها عمليات المناصرة من المنفى قياسًا بعمليات المناصرة التي تتم من داخل الدولة في النقاط التالية:

التحرر النسبي من المخاطر المرتبطة بعمليات المناصرة

بطبيعة الحال خروج الناشطون/ات والمدافعون/ات عن حقوق الإنسان من الدول التي يواجهون فيها أخطار بالسجن والاعتداء والملاحقة القضائية يمثل تعزيزًا لقدرتهم على الاستمرار بالعمل في مناصرة القضايا التي يعملون عليها. فضلًا عن تخفيف الضغوط النفسية الناتجة عن العيش تحت التهديد بشكل مستمر. وهو ما

سيترتب عليه زيادة كفاءة وقدرة هؤلاء الأشخاص على العمل وعلى تنفيذ أنشطتهم والتخطيط لها بشكل جيد.

لكن ومع ذلك لا يعني الخروج للمنفى الأمان التام بالنسبة للناشطين/ات والمدافعين/ات. في أحيان كثيرة تحاول الحكومات المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان، والتي تتعرض للفضح على المستوى الدولي على أيدي هؤلاء الناشطين/ات ايذائهم في المنفى بطرق مختلفة. من بين هذه الطرق تحريك الدعاوى القضائية ضدهم في الدخل، وإصدار أحكام إدانة بالسجن لسنوات طويلة ضدهم غيابيًا. أو إيذاء أفراد عائلتهم الذين لا يزالون يقيمون داخل الدولة كنوع من الانتقام من الناشطين/ات. أحيانًا تصل الأمور لمداها الأقصى فتحاول الحكومات القمعية اغتيال الناشطين/ات، وقد تنجح في ذلك - مع الأسف – كما حدث مع الصحفي والمدافع عن الديموقراطية، السعودي، جمال خاشقجي.

اتساع مساحة الخيارات فيما يتعلق بأنشطة المناصرة

عادة ما يخرج الناشطون/ات هربًا من القمع في دولهم الأم، إلى دول أكثر ديموقراطية وخضوعًا لمبادئ العدالة وسيادة القانون مثل دول الاتحاد الأوربي، وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. تفرض هذه الدول قيودًا أقل على المجال العام وعلى حرية التعبير والتجمع السلمي. يستفيد الناشطون/ات من المساحات الجديدة التي أصبحت متوافرة لهم في القيام بأنشطة مناصرة متنوعة لم يكن في استطاعتهم القيام بها أثناء وجودهم في دولهم الأم. لاسيما ما يتعلق بالتظاهر والأفعال الاحتجاجية في الشوارع والساحات العامة.

ويمنحهم كذلك سقف حرية التعبير المرتفع – نسبيًا- في تلك دول القدرة على الحديث عن القضايا الشائكة أو الحساسة أو التي تتعارض مع القيم الاجتماعية التقليدية السائدة في دولهم الأم. مثل قضايا المساواة الجندرية، والدفاع عن حقوق الأقليات الجنسية المتنوعة.

دراسة حالة – حملة اكشفوهم

دراسة حالة: اكشفوهم، حملة تنطلق من المنفى لملاحقة منتهكي حقوق الإنسان في مصر

السياق

عقب تولي الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي منصب رئيس الجمهورية في العام 2014 شهدت البلاد حملات قمع واسعة للمعارضة بمختلف أطيافها، وللنشطاء والناشطات ولجماعات الدفاع عن حقوق الإنسان. حالة القمع التي خيمت على البلاد شملت الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والاختفاء القسري، والتوسع في تطبيق عقوبة الإعدام، فضلا عن تكبيل المجال العام بعدد من التشريعات التي تفرغ حقوق المواطنين/ات الدستورية في الكرامة الإنسانية وفي حرية التعبير وفي حرية التنظيم السلمي من مضامينها. وصلت الأمور لذروتها عام 2019 حين شنت الأجهزة الأمنية حملة قمع وحشية تضمنت استيقاف المواطنين/ات بالشوارع وتفتيش هواتفهم بحثًا عن أي محتوى معارض فضلا عن اعتقال الآف المواطنين/ات بشمل تعسفي. في هذا السياق أطلقت هيومينا ومجموعة من الناشطين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، وعدد من المنظمات الموجودة بالمنفى حملة بعنوان " اكشفوهم".

الأهداف الرئيسية

تسليط الضوء على مناخ حقوق الإنسان والعمل المدني في مصر، ومطالبة الحكومة المصرية بوقف انتهاكاتها تجاه حقوق الإنسان وفضح المتعاونين/ات والداعمين/ات لاستمرار انتهاك حقوق الإنسان.

الأنشطة والتأثير

من خلال أنشطة متنوعة شملت النشر على منصات التواصل الاجتماعي، وإطلاق موقع على شبكة الأنترنت بالعربية والانجليزية والفرنسية وتنظيم عدد من الفعاليات الاحتجاجية ببعض العواصم الأوروبية، وتنظيم لقاءات مباشرة مع عدد من صناع السياسات البارزين في الاتحاد الأوروبي. سعت الحملة إلى "اسقاط الأقنعة عن الوزراء والبرلمانيين والعسكريين ورجال الأعمال، وكذلك الحكومات الأجنبية والشركات العالمية الذين يقفون خلف الرئيس السيسي ويساهمون بشكل مباشر أو غير مباشر في قمع السلطات للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان."

كذلك نشرت الحملة تقارير توثيقية من بينها تقرير بعنوان: "القانون 70 لسنة 2017 : حُكم الإعدام على المجتمع المدني" لكشف الأثر الكارثي لهذا القانون – الذي ساهمت الحملة في إلغاءه فيما بعد – على عمل منظمات المجتمع المدني في مصر.

سببت أنشطة الحملة المتنوعة والمنتشرة جغرافيًا في عدة دول ازعاجًا بالغًا للسلطة في مصر، وهو ما تجلى في استهداف أحد قيادات الحملة من النشطاء الموجودين في المنفى.

سهولة الوصول للمنظمات الدولية وفرق عملها

التواجد في الدول السابق الإشارة إليها يجعل من السهل على الناشطين/ات والمدافعين/ات الاتصال المادي مع المنظمات الدولية الفاعلة في الدفاع عن الديموقراطية وحقوق الإنسان سواء المنظمات الحكومية كالأمم المتحدة ووكالتها المختلفة، أو حتى المنظمات غير الحكومية الرئيسية كمنظمة العفو الدولية. اثناء تواجد هؤلاء الأشخاص في دولهم الأم كان من الممكن أن يتعرضوا للاعتقال جراء مقابلتهم لأحد مسئولي الأمم المتحدة، أو التواصل مع المنظمات الدولية الحقوقية غير الحكومية.

لا يقف الأمر عند مجرد التواصل فوجود الناشطون/ات في نطاقات جغرافية قريبة أو مجاورة لهذه المنظمات يسمح لهم بالمشاركة في فعاليتها المختلفة والاستفادة من الآليات التي توفرها هذه المنظمات في مناصرة حقوق الإنسان على المستوى العالمي.

التحرر من القيود المفروضة على الموارد المالية

تفرض معظم دول المنطقة العربية قيودًا مشددة على منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية فيما يتعلق بحق هذه الكيانات في التماس مصادر التمويل الخارجي. وحتى فيما يتعلق بالحصول على تمويل داخلي وجمع التبرعات. يتيح انتقال هذه المنظمات للعمل من المنفى لها حرية أكبر بكثير في التماس المواد المالية وجمع التبرعات اللازمة لتمويل أنشطة هذه المنظمات وتعزيز قدرتها على الاستمرار والعمل.

التحديات التي تواجه عمليات المناصرة من المنفى

أما عن التحديات التي تواجه عمليات المناصرة من المنفى فأبرزها:

الابتعاد عن السياق المحلي

رغم أن وسائل التواصل الرقمية قد قلّصت الفجوات ما بين الخارج والداخل، وأضعفت من قيمة الحدود الجغرافية، إلا أن ابتعاد الناشطون/ات عن سياقهم الوطني قد يجعل قدرتهم على فهم التغيرات والتطورات في هذا السياق أكثر صعوبة، خصوصا مع طول غيابهم عن مجتمعاتهم، هذا الغياب الذي يصل في بعض الأحيان لعشرات السنوات.

صعوبة التواصل المباشر مع الجمهور الأساسي المستهدف

رغم أن عمليات المناصرة التي تعتمد على الآليات الدولية، وعلى التضامن العابر للحدود قد أثبتت كفاءة وفعالية عاليتين، إلا أن ذلك لا ينفي أن المستهدف الأول بعملية التغيير هم المواطنين/ات المحليين/ات حيث إنهم أصحاب القضية، وأصحاب الحقوق، وجهة التغيير والضغط الأهم. تمثل الشعوب مصدر السلطات مهما استمرت الأنظمة القمعية في إنكار هذه الحقيقة، وقمع صوت الشعوب. تعتمد مجتمعات الشتات على الانترنت ووسائل التواصل الرقمية الحديثة في الحفاظ على الاتصال مع مجتمعاتهم لكن ومع ذلك فالاعتماد الكلي على الانترنت له مساوئه ومخاطره أيضًا كما سنرى بعد قليل. كما أن نسب معتبرة من سكان دول المنطقة العربية لا تصل للأنترنت بشكل مستقر وآمن، وذلك نتيجة لتفشي الأمية في بعض المجتمعات، أو الحواجز المرتبطة بالفقر وارتفاع أسعار خدمات الأنترنت، وصولًا لتأثير النزاعات المسلحة والحروب على قدرة شعوب المنطقة على الوصول المستقر لخدمات الانترنت.

الغرق في الرقمنة

التواجد في المنفى يفرض حواجز مادية ما بين الناشطين/ات وبين دولهم، ويكون الحل للتعامل مع هذه الحواجز هو الاعتماد بشكل كلي على الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في التواصل مع الجمهور، وفي العمل وتنظيم الأنشطة. الاتجاه بشكل كامل لوسائل التواصل الاجتماعي والانترنت بشكل عام كساحة للمناصرة، قد يؤثر على مهارات الرصد والتوثيق الميداني لدى الأجيال الجديدة من المدافعين/ات وقد يمتد الأمر إلى التأثير على مصداقية التقارير والدراسات التي تصدرها المنظمات والكيانات الحقوقية. كما أن الإفراط في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والاعتماد عليها دون غيرها قد يؤدي إلى فقدان مهارات أساسية للناشطين/ات والمدافعين/ات مثل مهارات العمل الميداني، والاتصال الجماهيري، ومهارات التنظيم، وغيرها. بطبيعة الحال يجعلنا الاعتماد الكامل على مواقع التواصل الاجتماعي في عملنا، جزء من "قطيع" هذا

المواقع، فلن نرى إلا ما يراه مستخدمو/ات هذه المواقع ولن نؤثر إلا في الشرائح والفئات التي تنشط عبرها دون غيرهم.[9]

وصم الناشطين/ات والمدافعين/ات بالعمالة للدول التي يقيمون فيها

في كثير من الأحيان تستغل الأنظمة السلطوية خروج النشطاء المعارضين لها، والمدافعون/ات عن حقوق الإنسان الذين يفضحون تورط هذه الأنظمة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، للمنفى، كمبرر للطعن في وطنية وإخلاص هؤلاء الأشخاص، ويتهمونهم بالعمالة للدول التي فروا إليها، واعتبارهم "خونة للوطن" و "عملاء للدول الأجنبية"، في محاولة من تلك الأنظمة السياسية للحد من تأثير هؤلاء الأشخاص على الرأي العام بإضعاف مصداقيتهم والتشكيك في نوايا عمليات المناصرة التي يقومون بها.

الحواجز الثقافية واللغوية

ليس من السهل على الأشخاص الذين خرجوا من السياق الاجتماعي والثقافي الذي قضوا فيه سنوات حياتهم السابقة أن يندمجوا في مجتمعات جديدة تحمل قيم وهويات مختلفة بشكل كبير عن تلك السائدة في مجتمعاتهم الأصلية. أول الحواجز الذي يعاني منه الناشطين/ات هو حاجز اللغة، فعدد كبير منهم لا يجيد بشكل تام لغة البلدان التي خرجوا إليها. على الأخص بالنسبة للدول التي تعاني من ضعف أنظمة التعليم داخلها. يحد حاجز اللغة ليس فقط من قدرة الناشط/ة على التواصل في المنفى، بل يحد أيضًا من قدرته على فهم السياق الجديد، والتعامل معه، وقدرتهم على الحصول على فرص عمل لائقة، أو استكمال دراستهم الجامعية أو بعد الجامعية.

مسارات استمرار عمليات المناصرة من المنفى

مسارات استمرار عمليات المناصرة من المنفى

كما قولنا سابقًا لا يوجد حصر للأشكال التي يمكن أن تأخذها عمليات المناصرة، لكن ومن خلال دراسة تجارب مناصرة قضايا حقوق الإنسان من المنفى يمكن لنا حصر أبرز تلك الأشكال فيما يلي:

المسار الأول: حملات المناصرة الرقمية

تعتمد حملات المناصرة الرقمية على شبكة الانترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي (فيس بوك – اكس – يوتيوب – تيك توك – سناب شات - ...) كوسيط يحتضن أنشطة الحملة، والتي تستهدف عادة حشد الدعم لمطلب سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي، أو تغيير تصورات المواطنين/ات تجاه ممارسات وتصرفات بعينها.

في الوقت الحالي وكما اتجهت كل مجالات الحياة إلى الرقمنة، زاد الاعتماد على الحملات الرقمية وشاع استخدامها من قبل الناشطين/ات والمدافعين/ات في كل أنحاء العالم. بطبيعة الحال كان في طليعة من قام برقمنة نشاطه، الناشطين/ات والمدافعين في المنفى، حيث تسمح لهم هذه الوسائط الجديدة بخلق تأثير في بيئاتهم واستمرار العمل على تحقيق التغيير الإيجابي الذي يسعون إليه.

في الحملات الرقمية كما هو الحال نحتاج لتحديد وتحليل قضية المناصرة، ثم اختيار الهدف/ الأهداف المرجو تحقيقها، ولكن تختلف الحملات الرقمية عن حملات المناصرة العادية في تركيزها على تحديد الجمهور المستهدف، وهو لفظ يشير للمجموعة البشرية التي توجه لها خطاب حملتك. يرتبط تحديد تلك الفئة بشكل وثيق بتحديد هدف حملتك الذكي، والذي يضم عادة ماذا نريد أن نفعل؟ ومع من؟ كذلك نحتاج للتأكد من موقف هذه الفئة من قضيتك؟ هل هم

مناصرين/ات أم معارضين/ات أم لا يعرفون بوجودها من الأصل؟

نحتاج أيضًا في الحملات الرقمية لتحديد الخصائص الديموغرافية للجمهور المستهدف. بشكل عام تحدد نوعية حملتك ما تحتاج لمعرفته من خصائص ديموغرافية مثل السن، الجنس، مستوى التعليم، الطبقة الاجتماعية، .. الخ.

وأخيرا نحتاج لدراسة ومعرفة ما هي الطريقة المناسبة للوصل لجمهورك المستهدف؟ بالنسبة لصناع القرار مثلا لن يكون مفيدًا استهدافهم عبر منشورات التواصل الاجتماعي لقلة الوقت الذي يقضيه هؤلاء على وسائل التواصل الاجتماعي. كذلك إذا كان جمهورك المستهدف من المراهقين/ات فهم يفضلون استخدام منصات مثل تيك توك عن المنصات التي تفضلها الأجيال التي سبقتهم مثل فيس بوك. كذلك نحتاج لمعرفة الوقت الذي تستخدم فيه هذه الفئة الانترنت عادة. وما هي نوعية الأجهزة المستخدمة عادة لتصفح الأنترنت: هاتف، تابلت، لابتوب؟

كلما كانت الفئة المستهدفة محددة بدقة ومتجانسة كلما زادت فرصك في التأثير على موقفها. عن طريق تحديد الفئة المستهدفة ستتمكن من تحديد الصياغة الأنسب لرسائل الحملة، والطريق الأنسب للوصول إلى الفئة المستهدفة.

في حملات المناصرة الرقمية أيضًا هناك تركيز على الرسالة/الرسائل التي ستقوم الحملة بتوجيهها للجمهور المستهدف. يجب أن تكون تلك الرسالة:

- دقيقة وصحيحة علميًا
- واضحة لا لبس فيها
- ذات صلة بأهداف حملتك
- حجمها مناسب
- مبتكرة
- جاذبة وتستخدم وسائل منوعة (نص – صورة – فيديو -...)

المسار الثاني:

استخدام الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان

يتيح التواجد في المنفى قدرة أعلى للمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، والناشطين/ات على التواصل مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة بهدف استخدام تلك الآليات في الضغط على الحكومات لتعزيز احترام حقوق الإنسان، والحد من الانتهاكات. بموجب تعهداتها القانونية، حيث "صدّقت جميع الدول على معاهدة واحدة على الأقل من المعاهدات التسع الأساسية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى بروتوكول واحد على الأقل من البروتوكولات التسع الاختيارية. وقد صدقت 80% من الدول على 4 صكوك أو أكثر. ما يعني أن الدول ملزمة بموجب القانون الدولي باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها

- والالتزام بالاحترام يعني أنه على الدول أن تمتنع عن التدخل في التمتع بحقوق الإنسان وعن تقييدها.
- والالتزام بالحماية يتطلّب من الدول أن تحمي الأفراد والجماعات من انتهاكات حقوق الإنسان.
- والالتزام بالوفاء يعني أنه على الدول أن تتخذ إجراءات إيجابية لتيسير التمتع بحقوق الإنسان الأساسية. [10]

تصنيفات الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان

تضم منظومة الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان نوعين رئيسيين من الآليات وهم[11]

النوع الأول: الآليات التعاقدية أو هيئات المعاهدات

هي لجان مكونة من خبراء وخبيرات مستقلين في حقوق الإنسان. تقوم على رصد التزام الدول المختلفة بتنفيذ المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان التي انضمت أو صدقت عليها هذه الدول. فعلى كل دولة طرف في معاهدة التزام باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن يتمتع كل شخص في الدولة بالحقوق المنصوص عليها في المعاهدة. يتم ترشيح وانتخاب هؤلاء الخبراء عن طريق الدول الأطراف في المعاهدات، وتمتد ولاياتهم لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد.

حتى الآن هناك 10 لجان تعاهدية هي:

- لجنة القضاء على التمييز العنصري: ترصد تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ترصد تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان: ترصد تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوليه الاختياريين.
- اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: ترصد تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبروتوكولها الاختياري.
- لجنة مناهضة التعذيب: ترصد تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- لجنة حقوق الطفل: ترصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطف، وبروتوكوليها الاختياريين.
- اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين: ترصد تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
- اللجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المنشأة عملاً بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والمتعلق بزيارة أماكن الاحتجاز بغية منع التعذيب.
- اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: ترصد تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري: ترصد تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

تؤدي الهيئات المنشأة بموجب معاهدات عدداً من المهام طبقاً لأحكام المعاهدات التي أنشأتها. وتتضمن هذه المهام النظر في التقارير الدورية للدول الأطراف، والنظر في الشكاوى الفردية، وإجراء التحقيقات القطرية، وتقوم هذه الهيئات أيضاً باعتماد تعليقات عامة تفسر أحكام المعاهدات وتنظيم المناقشات الموضوعية المتعلقة بالمعاهدات.[12]

يمكن التعرف على آليات عمل تلك اللجان، وطرق التواصل معها ومواعيد اجتماعاتها عن طريق الموقع الرسمية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة من هنا.

النوع الثاني: الهيئات المنشأة بموجب الميثاق.

هي مجموعة من الهيئات المعنية بحماية حقوق الإنسان والمنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والذي صدقت عليه بطبيعة الحال كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها 193 دولة. تشمل هذه الهيئات: مجلس حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل، والتحقيقات المستقلة التي يُكلف مجلس حقوق الإنسان بإجرائها. فيما يلي تعريف سريع بهذه النوعية من الهيئات:

مجلس حقوق الإنسان

مجلس حقوق الإنسان هو هيئة حكوميَّة دوليَّة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ويتألف من 47 دولة يتم انتخابهم بالتناوب من بين الدول أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفقًا لقواعد التمثيل الجغرافي العادل. تم إنشاء المجلس بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر عام 2006 ليحل محل لجنة حقوق الإنسان ويكون مسؤولًا عن تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في كافة أنحاء العالم.

الإجراءات الخاصة

تتألّف الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان من مجموعة خبراء وخبيرات مستقلين/ات في مجال حقوق الإنسان مكلفين بولايات لرفع تقارير وتقديم المشورة بشأن حقوق الإنسان من منظور مواضيعي (يخص موضوع معين مثل حرية التعبير، أو العنف ضد النساء) أو قطري (يخص وضع حقوق الإنسان في دولة بعينها. مثل ولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في فلسطين، وفي السودان). وهم لا يتقاضَون أيّ أجر ويتم انتخابهم لولاية مدتها 3 سنوات، ويمكن تجديدها لمدة ثلاث سنوات إضافية. حتى نوفمبر 2023، هناك 46 ولاية مواضيعية و14 ولاية قطرية.

تقوم الإجراءات الخاصة بزيارات ميدانية بدعوة من دول العالم المختلفة لحثها على احترام حقوق الإنسان ومتابعة التزام تلك الدول بمعايير حقوق الإنسان على الأرض، كذلك يتخذ هؤلاء الخبراء بعض الإجراءات لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة من بينها تقديم مناشدات عاجلة للدول تتضمن توصيات بإجراءات معينة، كما يتلقى هؤلاء الخبراء الشكاوى الفردية حول انتهاكات حقوق الإنسان الداخلة في نطاق ولاياتهم/ن. من ناحية أخرى يقدم هؤلاء الخبراء/ الخبيرات الدعم التقني لهياكل الأمم المتحدة والحكومات، ويساعدون في تطوير المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وينخرطون في أنشطة مناصرة دولية متنوعة للدفاع عن حقوق الإنسان.

الاستعراض الدوري الشامل (المراجعة الدورية الشاملة)

الاستعراض هو آلية فريدة من نوعها من آليات مجلس حقوق الإنسان، تدعو كل دولة عضو في الأمم المتحدة إلى إجراء استعراض لسجلّها في مجال حقوق الإنسان من قبل باقي الدول مرّة كل 4.5 سنوات. ويتيح الاستعراض الدوري الشامل لكل دولة فرصة تقديم تقرير عن الإجراءات التي اتخذتها لتحسين حالة حقوق الإنسان في بلدانها والتغلب على التحديات التي تعيق التمتع بحقوق الإنسان؛ وتلقي التوصيات، بالاستناد إلى مداخلات أصحاب المصلحة المتعددين وتقارير ما قبل الدورات، من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل التحسين المستمر. بشكل عام تهدف هذه الآلية إلى حث الدول على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ودعمها وتوسيع نطاقها في كل بلد.

التحقيقات المستقلة

في بعض الأحيان يصدر قرار من الأمم المتحدة بتكليف مجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجان للتحقيق وبعثات تقصي الحقائق بهدف للتصدي لحالات الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، سواء كانت طويلة الأمد أو ناجمة عن أحداث مفاجئة، ولتعزيز المساءلة عن هذه الانتهاكات ومكافحة الإفلات من العقاب. من أمثل هذا النوع من اللجان والبعثات: البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في جمهورية إيران الإسلامية، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلّة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل، والبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا.

يمكن التعرف على آليات عمل تلك اللجان، وطرق التواصل معها ومواعيد اجتماعاتها عن طريق الموقع الرسمية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة من هنا.

الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان

إلى جانب الآليات الأممية فهناك عدد من الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان والتي جرى إنشاؤها في إطار النُظم الإقليمية لحقوق الإنسان التي ترعاها منظمات حكومية إقليمية مثل الاتحاد الأوربي، والاتحاد الافريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، وغيرها.

في سياق عمل الناشطين/ات والمدافعين/ات من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فهم في منطقة تقاطع مع بين النظام الإفريقي لحقوق الإنسان الذي تمثله اللجنة الإفريقية لحقوق الأنسان والشعوب، والمحكمة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ويتم رعايته من قبل الإتحاد الافريقي، وبالتالي فهو يخص الدول العربية الواقعة جغرافيًا داخل قارة إفريقيا. وهو نظام يتطور بشكل سريع وكفء، وذلك على العكس من النظام الثاني المتقاطع معه وهو النظام العربي لحقوق الإنسان، الذي ينطلق بدوره تحت مظلة جامعة الدول العربية ويتكون من لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والمحكمة العربية لحقوق الإنسان. حيث يعاني هذا النظام من الهشاشة، وعدم الفاعلية.

يتيح التواجد في المنفى للمدافعين/ات والناشطين/ات فرص التعاون والعمل بشكل وثيق مع الآليات السابقة، وتقديم شهادات حية ومداخلات أمام هذه الآليات عن انتهاكات حقوق الإنسان التي عانوا منها بشكل شخصي، أو قاموا بتوثيقها في سياق عملهم على مناصرة قضايا حقوق الإنسان.

دراسة حالة – منظمات حقوقية مصرية

منظمات حقوقية مصرية منظمات حقوقية مصرية تلاحق الحكومة أمام اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب لتورطها في الاعتداء والتحرش الجنسي بمتظاهرات

السياق

عام 2005 كانت مصر على موعد مع تعديلات دستورية تضمنت تعديل القواعد المنظمة لاختيار رئيس الجمهورية، وهو ما اعتبرته المعارضة المصرية وقتها تمهيدًا لتولي جمال مبارك، نجل الرئيس المصري الراحل حسني مبارك لمنصب الرئاسة خلفًا لوالده مع اغلاق الباب في وجه أي شخص يرغب في خوض المنافسة على مقعد الرئاسة. في 25 مايو 2005 تظاهر مجموعة من المعارضين والمعارضات أمام نقابة الصحفيين المصرية رفضًا للتعديلات الدستورية. خلال هذه المظاهرة المحدودة تعرضت مجموعة من الصحفيات لتحرش واعتداءات جنسية على أيدي أشخاص تابعين للحزب الحاكم وتحت سمع وبصر قوات الأمن التي احتشدت يومها وحاصرت المظاهرة المحدودة. لم تفلح مساعي الضحايا في ملاحقة

الجناة أو محاسبة رجال الشرطة الذين حضروا الواقعة بتهمة التقصير والتقاعس عن حمايتهن.

الأهداف الرئيسية

ملاحقة المجرمين ومن يحركهم في واقعة التحرش الجنسي بالصحفيات المعارضات عام 2005 امام نقابة الصحفيين المصرية.

الأنشطة والتأثير

بعد استنفاذ سبل التقاضي الداخلي وحفظ التحقيق في قضية التحرش الجنسي بالصحفيات. توجهت ثلاثة من الضحايا الى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية – وهي منظمة حقوقية مصرية بارزة- لمساعدتهن وتقديم شكوى إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. قدمت "المبادرة" بالتعاون مع منظمة اينترايتس الشكوى بتاريخ 18 مايو 2006. تلك الشكوى التي استمرت جلسات النظر فيها لمدة سبع سنوات وشهدت محاولا عديدة لمثلي الحكومة المصرية للتنصل من المسئولية عما حدث.

بعد استنفاذ سبل التقاضي الداخلي وحفظ التحقيق في قضية التحرش الجنسي بالصحفيات. توجهت ثلاثة من الضحايا الى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية – وهي منظمة حقوقية مصرية بارزة- لمساعدتهن وتقديم شكوى إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. قدمت "المبادرة" بالتعاون مع منظمة اينترايتس الشكوى بتاريخ 18 مايو 2006. تلك الشكوى التي استمرت جلسات النظر فيها لمدة سبع سنوات وشهدت محاولا عديدة لمثلي الحكومة المصرية للتنصل من المسئولية عما حدث.

في 14 مارس 2013 أصدرت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قرارها بإدانة الحكومة المصرية، وطالبتها بإعادة فتح التحقيقات في وقائع الأربعاء الأسود ومحاكمة المتهمين، وتعويض الشاكيات اللاتي وصل عددهم لأربعة عن الأضرار الجسدية والنفسية التي لحقت بهن. امتنعت الحكومة المصرية عن تنفيذ قرار اللجنة ونشرت ردًا رسميًا يرفض هذا القرار. وهو ما جلب عليها انتقادات دولية واسعة.

ACHPR
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

المسار الثالث:

بناء التحالفات والشبكات العابرة للحدود

يمثل بناء التحالفات بين المدافعين/ات عن حقوق الإنسان ومنظماتهم أحد الطُرق المستخدمة لتوحيد الجهود في عمليات المناصرة، وبالتالي مضاعفة وتعظيم الأثر الذي تتركه هذه الجهود. وفيما يلي مجموعة من النصائح التي يمكن أن تساعد في بناء الشبكات القوية من المنفى:

- التخطيط الجديد للشبكة أو التحالف هو الركن الأساسي لنجاح تلك الشبكة في تحقيق أهدافها. علينا الاهتمام بإدارة عملية تخطيط تشاركية يتم فيها تحديد الرؤى والأهداف المشتركة، ومعايير عضوية تلك الشبكة أو التحالف بالنسبة للأفراد أو للكيانات المؤسسية.

- وضع إطار قيمّي ولوائح تنظيم داخلية للشبكة والالتزام بها، هو طريق مضمون للحد من النزاعات الداخلية التي يمكن أن تسبب انهيار هذا التحالف فيما بعد.

- رغم تفضيل الشبكات غير المركزية عن غيرها، فوجود هيكل واضح للشبكة وآليات اتخاذ القرار، وتوزيع منضبط للمهام يعد أحد الأمور الضرورية لنجاح تلك الشبكات.

- احترام الاختلاف والتنوع، والحرص عليهما داخل الشبكة يسمح لها بالاستفادة القصوى من خبرات متنوعة، وتمثيل فئات مختلفة من الفئات التي تكون المجتمع المحلي في الدولة الأم.

- تبادل الدعم الفني والمؤسسي واللوجستي والمادي والمعنوي بين أعضاء وعضوات الشبكة هو أحد آليات بناء الثقة وتدعيم العلاقات داخل هذه الشبكة، وهو أيضًا آلية تضامنية تسمح للأعضاء والعضوات بدعم بعضهم البعض وحماية بعضهم البعض في مواجهة التحديات الموجودة في المنفى.

- من المهم احترام فكرة استقلالية أعضاء الشبكة من الأفراد والمنظمات. فتعمل الشبكات على توحيد جهود أعضائها لتحقيق أثر أكبر دون أن تستهدف ابتلاع هؤلاء الأعضاء داخلها وطمس هوياتهم الفردية والمؤسسية.

- تحتاج شبكات الناشطين/ات والمدافعين/ات في المنفى للانفتاح على السياق الجديد الذي يتواجدون فيه، وهو ما يتطلب بالضرورة دراسة وفهم البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية في البلد/ البلدان التي يتواجدون فيها. ستوفر هذه الدراسة للناشطين/ات قائمة بالفرص الموجودة، وكيف يمكن استغلالها لخدمة عمليات المناصرة. مثل تواجد منظمات حقوقية دولية غير حكومية معنية بنفس قضية المناصرة داخل الدولة التي يقيمون فيها.

- التعاون مع منظمات ومجموعات محلية في المنفى من الممكن أن يفتح فرصًا جديدة أمام الناشطين/ات ويوسع قاعدة دعم عملهم لتكون عالمية بدلًا من أن تقتصر على جمهورهم المعتاد في أوطانهم الأم.

- من المهم الحافظة على علاقات قوية ومستدامة مع الناشطين/ات والمدافعين/ات والمنظمات والكيانات التي تمثلهم والذين لم يغادروا البلد الأم للمنفى حتى الآن. دمج هذه الفئات في شبكتك بالغ الأهمية لتحقيق التكامل في عمل من هم بالخارج، مع من هم بالداخل في عمليات المناصرة.

- الاهتمام بوضع إطار للمراجعة والتقييم وقياس الأثر المستمر لعمل الشبكة أو التحالف يضمن لها تحقيق فوائد عدة من بينها قياس نجاحات الشبكة وتوثيقها، ورسم خطط المستقبل، والوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف داخل الشبكة، والمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة في وقت مناسب.

- عملية بناء التحالفات والشبكات ليس بالأمر السهل. من المهم التحلي بالصبر عند التعامل مع هذا النوع من أنشطة المناصرة وتقبّل ما يلحق بهذه الشبكات من خسارة لبعض أعضائها من وقت لأخر، والعمل على ملء ما تركته هذه الانسحابات من فراغات داخل الشبكة.

المسار الرابع:

التعقب الجنائي لمنتهكي حقوق الإنسان

في السنوات الأخيرة وفي تطور لأفت في الآليات التي يستخدمها الناشطين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، لجأ العشرات من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى تعقب الأشخاص المتورطين في تلك الانتهاكات عن طريق الآليات القضائية الداخلية الموجودة في الدول التي لجأ إليها هؤلاء الضحايا مستغلين تواجد الضحايا والجناة في نفس الدولة، وخضوعهم لنفس المنظومة القضائية، وفي بعض الأحيان مجرد وجود الضحايا داخل هذه الدولة دون الجناة. حققت هذه الآلية حتى الآن نتائج مبشرة للغاية حيث أصدرت العديد من المحاكم أحكامًا بإدانة مجرمي حرب، وأشخاص متورطين/ت في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في دولهم الأم.

في برلين، وباريس، وواشنطن، وغيرها صدرت أحكام إدانة، ورُفعت الدعاوى القضائية لملاحقة الأشخاص المتهمين بالمشاركة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لاسيما من الدول التي تشهد اتساع رقعة وجسامة تلك الانتهاكات. حتى وصل الأمر لصدور مذكرتي اعتقال من محكمتين فرنسيتين للرئيس السوري السابق بشار الأسد نفسه.

دراسة حالة – مؤسسة هند رجب

دراسة حالة: مؤسسة هند رجب تلاحق جنود الجيش الإسرائيلي المتورطين في ارتكاب جرائم حرب في غزة

السياق

عقب الهجمات التي شنتها جماعات فلسطينية مسلحة في السابع من أكتوبر من العام 2023 شن الجيش الإسرائيلي حربًا مدمرة ضد قطاع غزة. خلال هذه الحرب ارتكب الجيش الإسرائيلي جرائم ضد الإنسانية. شملت استهداف المدنيين، والتهجير القسري، والتجويع، والابادة الجماعية، وغير ذلك. كان من بين ضحايا تلك الحرب الطفلة هند رجب (5 سنوات) والتي قتلتها دبابة إسرائيلية بعد محاصرتها في مركبة محاطة بجثامين أفراد عائلتها.

وقد قتلهم الاحتلال أمام ناظريها، ولاحقا عُثر على جثامين المسعفين الذين حاولوا إنقاذها. تأسست مؤسسة هند رجب عام 2024 في مدينة بروكسل، عاصمة بلجيكا. لمواجهة الإفلات من العقاب في الجرائم التي ارتكبت في حرب غزة، وتكريم ذكرى الطفلة هند رجب وجميع أولئك الذين لقوا حتفهم في الإبادة الجماعية في غزة.

الأهداف الرئيسية

تهدف مؤسسة هند رجب بشكل أساسي لمواجهة الإفلات من العقاب لجنود وقادة الجيش الإسرائيلي فيما يتعلق بجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبوها في فلسطين، وعلى الأخص خلال الحرب على غزة.

الأنشطة والتأثير

باستخدام قوانين العدالة الجنائية في مختلف دول العالم، والقانون الدولي الإنساني، تعمل المؤسسة على ملاحقة قادة وجنود الجيش الإسرائيلي. تعمل المؤسسة على ثلاثة مستويات، الأول ملاحقة الجنود مزدوجي الجنسية في الدول التي يحملون جنسيتها بخلاف الجنسية الإسرائيلية حيث يخضع هؤلاء الأشخاص لقوانين تلك الدول في غالبية النظم القانونية حتى بالنسبة للجرائم التي ارتكبها هؤلاء الأشخاص خارج حدود هذه الدول. المسار الثاني يستهدف جنود الجيش الذي يسافرون للخارج بغرض السياحة حيث يتم تعقبهم في الدول التي يسافرون إليها. اما المسار الثالث فيرتبط باستخدام آليات القانون الدولي المتاحة.

◄ في نوفمبر 2024، تقدمت المؤسسة بطلب إلى المحكمة الجنائية الدولية لإصدار مذكرات اعتقال بحق نحو ألف جندي من الجيش الإسرائيلي وردت أسماؤهم في وثيقة قدمتها إلى المحكمة مدعمة بالأدلة الرقمية والتي يستند جزء منها للمحتوى الذي نشره جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي على منصات التواصل الاجتماعي.

◄ حركت المؤسسة شكاوى في العديد من دول العالم من بينها السويد، وإيطاليا، وغيرها. لم تسفر حملات تلك المؤسسة حتى الآن عن اعتقالات لجنود من جيش الاحتلال الاسرائيلي غير انها نجحت في تهديد وجود القادة والجنود الإسرائيليين في الخارج، والحد من حركتهم. كذلك في يناير 2025 أصدرت السلطات القضائية في البرازيل أمرا عاجلا للشرطة بتوقيف جندي إسرائيلي كان يقضي عطلته في البرازيل وذلك للتحقيق معه حول مشاركته في جرائم حرب في غزة، بناء على شكوى تقدمت بها مؤسسة هند رجب. وهو ما ترتب عليه هروب ذلك الجندي بشكل عاجل من البرازيل بمساعدة وزارة الخارجية الإسرائيلية.

المسار الخامس:

تعزيز عمليات السلام والمصالحة وبناء السلام في الدول الأم

يشهد العديد من دول المنطقة العربية نزاعات مسلحة عنيفة، ذات طابع دولي، أو محلي/أهلي. من فلسطين المحتلة إلى الحرب الأهلية في السودان، والنزاعات المسلحة في سوريا، واليمن، وليبيا، والعراق. جعل ذلك قيام الناشطون/ات والمدافعون/ات عن حقوق الإنسان معنيين بلعب دور أساسي في تعزيز السلم داخل دولهم والعمل على وقف النزاعات المسلحة.

بعض الناشطين/ات المعنيين ببناء السلام في دولة معينة ينظمون أنشطة متنوعة لتعزيز ثقافة السلام وقبول الأخر داخل مجتمع هذه الدولة عن طريق الحملات الرقمية، والإنتاج المعرفي، والفني. أو ينفذون أنشطة داخل مجتمعات اللجوء والشتات لنفس الأهداف في محاولة لإعادة بناء أرضية مشتركة بين أبناء وبنات الوطن الواحد ومقاومة خطاب الكراهية الذي عادة ما يكون أحد أسباب اشتعال النزاعات الأهلية المسلحة.

البعض الأخر من ناشطي/ات السلام يحاولون لعب أدوار في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة ومحاولة اقناعهم بالجلوس على طاولة المفاوضات والتعامل مع النقاط الخلافية في محاولة لإنهاء النزاع المسلح في الداخل. يوفر تواجد الناشطين/ات في الخارج فرصة لعقد مثل هذه اللقاءات بدون الخوف من أن يكون أحد أطراف النزاع يخطط لإيذاء الطرف الأخر.

وهناك فئات أخرى من الناشطين/ات والمدافعين/ات تنشط في توثيق الانتهاكات وتعقّب الجناة كون العدالة ركيزة أساسية في

عمليات بناء السلام والمصالحة الشاملة في المجتمعات التي عانت من تفشي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ظل النزاعات المسلحة. يساهم المدافعون/ات عن حقوق الإنسان في إنشاء سجلات للانتهاكات وجمع أدلة الإدانة كمقدمة لتعقب الجناة والحد من الإفلات من العقاب لتحقيق العدالة والانتصاف للضحايا ولذويهم، ولردع أي مسؤول يفكر في تكرار مثل هذه الجرائم في المستقبل. البحث عن العدالة وفرض سيادة القانون سواء عن طريق القضاء المحلي، أو المحاكم الأجنبية في دول المنفى، أو حتى عبر المحاكم الدولية هو حجر الأساس في عملية القطيعة مع الماضي وبدء صفحات جديدة من مستقبل مجتمعات ودول النزاع.

يقدم الناشطون/ات في المنفى خطط عمل ومقترحات تشريعية، وسياساتية تساعد في تعزيز السلم الأهلي ووقف النزاعات وفرض سيادة القانون. يستفيد هؤلاء الأشخاص من الخبرات والمعارف التي راكموها خلال عملهم في بلدانهم الأم، أو خوضهم لرحلات تعلم متخصصة في دول المنفى. كما يستفيدون من تبادل الخبرات مع أشخاص اخرين من أصحاب التجارب الناجحة في بناء السلام في سياقات ومجتمعات مشابهة. بالإضافة للاستفادة من الخبراء والخبيرات، ومن المراكز البحثية الموجودة في دول المنفى.

الى جانب المسارات السابقة، يقوم الناشطون/ات في المنفى أحيانًا بتنظيم أنفسهم مع مجتمعات الهجرة واللجوء الموجودة بالمنفى في تكتلات سياسية تستهدف لعب دور محوري ومناصرة أجندات سياسية واقتصادية واجتماعية معينة في مرحلة البناء التي تعقب انتهاء النزاعات المسلحة عادة. يعمل هؤلاء الأشخاص كذلك على حشد الدعم السياسي والشعبي على المستوى العالي والتماس التبرعات، والموارد المالية اللازمة لتمويل تطبيق الخطط والاستراتيجيات التي قاموا بصياغتها على الأرض بعد توقف الحرب.

وبشكل عام يعدّ المدافعون/ات عن حقوق الإنسان فاعلين/ات رئيسيين في عمليات بناء السلام من خلال تمسكهم بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني كأساس ومظلة لعملية إحلال السلام ووقف النزاع، ومحاسبة المتورطين في جرائم الحرب، وبناء المؤسسات والنظم القانونية والهياكل الرسمية التي سيتم إحلالها في الدول بعد توقف الحروب الأهلية. كذلك يظل ما يقوم به هؤلاء الأشخاص من عمل هو ضمانة أساسية لمنع تجدد النزاعات المسلحة من جديد.

دراسة حالة – الشتات السوري/السويدي

سوريّو السويد ينظمون أنفسهم في المهجر للمساهمة في بناء سوريا الجديدة

السياق

بعد حرب دموية استمرت لما يقارب 14 عامًا سقط نظام بشار الأسد في سوريا بشكل رسمي بسيطرة المعارضة السورية المسلحة على العاصمة دمشق، وفرار الأسد إلى روسيا. شهدت هذه الحرب سقوط ما يُقدر بأكثر من نصف مليون قتيل، وقسّمت البلاد إلى مناطق نفوذ سيطرت عليها أطراف متحاربة مختلفة. بالإضافة لدمار واسع في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية مع خسائر مالية تقدر بـ 600 مليار دولار، وانكمش الاقتصاد السوري بنسبة 85%. وطال

الفقر69% من سكان سوريا عام 2022.

في اليوم التالي لإعلان سقوط نظام الأسد أطلق مجموعة من الشباب السوريين المقيمين في السويد، مبادرة سوريّو السويد Syrier i Sverige initiativ، التي تهدف إلى توظيف خبراتهم ومعارفهم وتجاربهم المكتسبة في المهجر لصالح النهوض بسوريا، من خلال تطوير مشاريع متنوعة في مجالات الصحة والتعليم والتكنولوجيا والطاقة والبنى التحتية، وذلك بهدف نقل أفضل الممارسات والتقنيات الحديثة التي تم اعتمادها في السويد إلى الداخل السوري.

الأهداف الرئيسية

تهدف المبادرة إلى جمع الكفاءات السورية المتميزة التي استطاعت أن تحقق نجاحات في مجالات متعددة في السويد، والاستفادة من هذه النجاحات في مختلف القطاعات داخل سوريا، سواء في المجال الطبي أو المعلوماتي أو الهندسي أو الاقتصادي، وذلك من خلال تقديم حلول عملية تسهم في بناء سوريا بطريقة مستدامة تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة.

الأنشطة والتأثير

في بيانها التأسيسي الذي نشر على شبكة الأنترنت في مطلع شهر مارس 2025، أعلنت المبادرة انضمام ما يزيد عن 300 متطوع/ة من الخبراء والكفاءات في مجالات متنوعة منها الطب والطب النفسي والهندسة، والتعليم، والاقتصاد، والصحافة، والسياسة بهدف صياغة وتقديم حلول وخطط عمل تساهم في بناء وإعادة اعمار سوريا. كذلك أعلنت المبادرة عن انفتاحها للشراكة مع الكيانات السورية والدولية، داخل سوريا وخارجها، للتعاون في بناء سوريا الجديدة. ونظرا لحداثة تأسيس المبادرة فلم تقم بعد بنشر أي خطط عمل أو تنظيم فعاليات رسمية.

مبادرة سوريّو السويد
Syrier i Sverige initiativ

المسار السادس:

تنظيم الأنشطة الاحتجاجية في دول المنفى

كما أشرنا سابقًا يعتبر الرصد والتوثيق، والإنتاج المعرفي، والفني بأشكالهم المختلفة، أجزاء رئيسة من عمليات المناصرة. بالنسبة

للناشطين/ات والمدافعين/ات في المنفى فوجودهم بعيدًا عن أيدي السلطات القمعية في دولهم الأم يتيح لهم مساحة أكبر للقيام بعمليات الرصد والتوثيق بالاعتماد على التواصل مع الضحايا عبر الانترنت، أو تحليل ما هو متاح من بيانات وأدلة رقمية على شبكة الأنترنت ووسائل الاعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي. بالإضافة لتحليل السياسات والتشريعات وتقديم بدائل تشريعية وسياساتية أكثر اتساقًا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. يدخل في هذا الإطار أيضا المنتجات الفنية من رسومات، وتصميمات بصرية، ومقاطع فيديو، وأغاني، وغير ذلك من المنتجات الفنية التي يقوم الناشطون/ات بإنتاجها في المنفى لمناصرة قضاياهم ورفع الوعي العام بهذه القضايا سواء داخل دولهم الأم، أو داخل دول المنفى.

بالنسبة لتوثيق الانتهاكات تحديدًا، فوجود من يقوم بالتوثيق خارج البلاد، وإجراء هذا التوثيق عبر وسيط رقمي آمن ومشفر. قد يشجع ضحايا الانتهاكات على الحديث عن قصصهم على عكس ما لو طُلب منهم الحديث لشخص – قد يكون مُراقب – داخل الدولة التي تعرضوا فيها للانتهاك.

المسار السابع:

تنظيم الأنشطة الاحتجاجية في دول المنفى

الحرية النسبية المتاحة في معظم دول المنفى التي يلجأ إليها الناشطون/ات والمدافعون عن حقوق الإنسان تسمح لهم بممارسة أشكال من الأنشطة كان من الصعب عليهم غالبًا ممارستها في دولهم الأم وعلى رأسها الأنشطة الاحتجاجية الجماهيرية في الشوارع والساحات العامة. حيث تفرض معظم دول المنطقة العربية قيودًا تعسفية على الحق في التظاهر والتجمع السلمي. قد يصل الأمر في بعض الدول لاعتقال المتظاهرين/ات السلميين لسنوات طويلة.

تأخذ الأنشطة الاحتجاجية التي تُنظم في المنفى غالبًا أحد مسارين، أولهما ممارسة الأنشطة الاحتجاجية أمام مقرات حكومات دول المنفى للضغط على هذه الحكومات لاتخاذ مواقف سياسية معينة تجاه السلطات المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان في دولهم الأم. مثل تخفيف العلاقات السياسية والتجارية، أو الامتناع عن تصدير الأسلحة ومعدات القمع.

المسار الثاني الذي تتخذه الأنشطة الاحتجاجية في المنفى هو التظاهر أو الاحتجاج أمام المقرات الدبلوماسية والسفارات الخاصة ببلدانهم أو أمام مقر إقامة الرؤساء والملوك اثناء زياراتهم للدولة التي يتواجد بها الناشطين/ات. تستخدم الأنشطة الاحتجاجية هنا بهدف تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان داخل الدول، والضغط على من يجلس في مقاعد السلطة لاتخاذ إجراءات لوقف تلك الانتهاكات، أو وصم الرؤساء والملوك خارجيا كنوع من أنواع العقاب المعنوي على تورط هؤلاء الأشخاص في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

في بعض الأحيان ينظم الناشطون/ات أنشطة مناصرة احتجاجية على هامش الفاعليات الدولية الكبرى مثل اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمناخ، وغير ذلك. من أجل لفت النظر للقضايا التي يناصرونها.

دراسة حالة – باتريك جورج ذكي

الأنشطة الاحتجاجية في المنفى تفتح بابًا للحرية لمدافع مصري عن حقوق الإنسان

السياق

باتريك جورج ذكي هو باحث مصري ومدافع عن حقوق الإنسان. أُلقي القبض عليه من مطار القاهرة في 7 فبراير 2020 فور وصوله من إيطاليا حيث كان يدرس لنيل درجة الماجستير في جامعة بولونيا، تم نقله معصوب العينين إلى أحد المقرات الأمنية وهناك تم استجوابه عن طبيعة عمله وأنشطته في الدفاع عن حقوق الإنسان. وتعرض للتعذيب بالضرب والصعق بالكهرباء. في وقت لاحق تمت محاكمة باتريك أمام محكمة أمن الدولة العليا وهي محكمة استثنائية لا يجوز الطعن على أحكامها فضلا عن تدخل رئيس الجمهورية بشكل مباشر في قرارات المحكمة كون أن أحكام هذه المحكمة لا تكون سارية إلا بعد تصديق الرئيس عليها. وجهت النيابة لباتريك اتهامات بـ "نشر أخبار كاذبة" و "التحريض على الاحتجاج دون إذن" و "التحريض على العنف والإرهاب ؛ و "الدعوة للإطاحة بالدولة". تأتي واقعة القبض في إطار حملات قمع عنيفة شهدتها مصر عقب وصول الرئيس الحالي عبدالفتاح السيسي لمقعد الرئاسة عام 2014.

الأهداف الرئيسية

الافراج الفوري عن باتريك جورج ذكي وتصفية عملية الملاحقة القضائية التي تتم في حقه.

الأنشطة والتأثير

أمضى باتريك 22 شهرًا في الحبس الاحتياطي قبل الإفراج عنه على ذمة المحاكمة. خلال تلك الفترة نشط زملاء باتريك في جامعة بولونيا بالإضافة لعشرات المدافعين/ات عن حقوق الإنسان داخل مصر وخارجها في تنظيم أشكالًا شتى من الأنشطة الاحتجاجية كان مركز أغلبها إيطاليا. ودشن زملاء باتريك وأصدقائه صفحة عامة على موقع فيس بوك لنشر أخبار تلك الفعاليات وأخبار باتريك نفسه حتى تم الافراج عنه في 7 ديسمبر 2021 مع استمرار إجراءات محاكمته والتي انتهت في 18 يوليو 2023 بالحكم عليه بالحبس لمدة 3 سنوات، غير أنه في اليوم التالي صدر عفو رئاسي عن باتريك وتم الافراج عنه من جديد ليعانق الحرية أخيرًا.

المسار الثامن:

المناشدات وتنظيم لقاءات مع الحكومات الأجنبية في المنفى

إلى جانب الشكل الاحتجاجي من المناصرة التي يقوم بها الناشطون/ات في المنفى فهناك أيضا شكل أكثر دبلوماسية هو توجيه نداءات ومناشدات عامة عبر الانترنت أو وسائل الاعلام لحكومات دول المنفى، وقيادات المنظمات الدولية بهدف الاستجابة لمطالب معينة، أو مقابلة والاجتماع بهؤلاء الأشخاص وجهًا لوجه من أجل مطالبتهم باتخاذ مواقف سياسية معينة تجاه قضية المناصرة التي يدافعون عنها.

إطار عملي للتخطيط لحملات المناصرة

إطار عملي للتخطيط لحملات المناصرة

كما قلنا سابقًا لا يمكن حصر الأنشطة والأشكال التي تتخذها عمليات المناصرة. لكن ومع ذلك تعتبر الحملات هي الشكل الأكثر شهرة وانتشارًا وارتباطًا بفكرة المناصرة على المستوى العالمي. تتكون حملات المناصرة عادة من مجموعة من الأنشطة المخطط لها مسبقًا، والتي يتم تنفيذها لتحقيق أثر إيجابي على القضية المستهدفة. في نطاق مناصرة قضايا حقوق الإنسان يمكننا القول إن الحملات هي الجهود المنسقة والمحددة المبذولة خلال فترة زمنية معينة لتعزيز التمتع بحق أو أكثر من حقوق الإنسان الأساسية، أو للحد من الانتهاكات التي تطال هذ الحق.

وعن نوعية الأنشطة التي تتضمنها حملات المناصرة فهي أيضا غير محدودة. بل ويبتكر المدافعين/ات عن حقوق الإنسان كل يوم أشكالًا جديدة من الأنشطة والتدخلات بهدف تحقيق التأثير الإيجابي المطلوب. وعملية اختيار الأنشطة لدمجها في حملة ما هي قرار جماعي لفريق الحملة وباقي أصحاب المصلحة. في ضوء طبيعة الحق الذي يدافعون عنه، ونطاق الانتهاك وانتشاره، وقدرات وموارد فريق الحملة. وكذلك السياق السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي المحيط.

تتشابه حملات المناصرة مع بعض أنواع الحملات الأخرى في كون الحشد جزء رئيسي من كل أشكال الحملات، لكن توجيه هذا الحشد هو الذي يفرق حملات المناصرة عن غيرها. في الحملات الانتخابية مثلا فهناك أنشطة منظمة ومخططة تجرى لحشد المواطنين/ات في دولة ما للتصويت لمرشح، أو ضد مرشح. وفي الحملات الإعلانية يكون هدف الحشد إقناع الجمهور بشراء سلعة أو خدمة معينة. في حملات المناصرة يكون هدف الحشد الأساسي هو إشراك الفئات المستهدفة في الدفاع عن حق أو أكثر من الحقوق الأساسية للإنسان. سواء كانت هذه الفئات من المتأثرين بغياب أو انتهاك هذا الحق، أم كانوا من خارج دائرة التأثير، ولكن ننتظر منهم التضامن والدعم.

هناك عشرات – وربما مئات – المنهجيات الخاصة بالتخطيط لحملات المناصرة لكن ورغم التباينات بين هذه المنهجيات يظل جوهرها تقريبًا واحد. تمثل الأسئلة الثلاثة التالية الركيزة الأساسية للتخطيط لأي عملية مناصرة:

- ما هي قضيتك؟
- ما هو التأثير الذي تريد تركه؟
- كيف ستفعل ذلك؟

في الأجزاء التالية نقرح عليكم/ن نموذج عملي تفصيلي للتخطيط لحملات المناصرة وتنفيذها. يتكون هذا النموذج من 5 خطوات أساسية هي:

الخطوة الأولى:
تحديد وتحليل القضية

يختلف المنظور الذي ترى به عمليات المناصرة المشكلات والانتهاكات الموجودة في مجتمع ما، نسبيًا عن المنظور التنموي لذات المشكلات والانتهاكات. يتفق الاثنين في أنهما ينطلقان من وجود حاجة غير ملباة للتغير لكن ترى المناصرة أن هذا التغيير يأتي في المقام الأول بيد أصحاب القضية أنفسهم. وبدعم المتضامنين/ات معهم. في حين لا يهتم المنظور التنموي باشراك أصحاب القضية بوصفهم فاعلين/ات بنفس الدرجة وقد يُكتفى بفتح حوار معهم حول المشكلة/الانتهاك والحلول المقترحة دون إشراكهم في باقي الخطوات.

من هنا فتحديد القضية محل المناصرة يبدأ من كون هذه القضية تمس بشكل مباشر وشخصي جزء أو كل فريق العمل، لأسباب كثيرة قد لا تستطيع بعض الفئات مناصرة قضاياها بنفسها. مثل السجناء الذي يعانون من سوء أوضاع أماكن الاحتجاز، أو الفئات التي لا تستطيع الكشف عن هوياتها بشكل علني لما في ذلك من مخاطر محتملة. في هذا الحالات فالمتضامنين/ات الراغبين في العمل هذه القضايا عليهم واجب ومسئولية تتعلق باشراك أصحاب وصاحبات القضية في كل خطوات عملية المناصرة وأن يكون هدفهم في مرحلة تالية تمكين أصحاب الحق أنفسهم، من تولى مهمة الدفاع عن حقهم.

بشكل عام تظهر الحاجة للمناصرة حين يظهر خلل ما، أو انتهاك لحق انساني أساسي. فعمليات المناصرة والحملات لا تتعامل مع الأوضاع المثالية وانما يتم اللجوء إليها لتحقيق أثر ايجابي على قضية اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، أو على واقع وقضايا فئات بعينها، تعاني من الظلم والتهميش مثل النساء، والأطفال، والأقليات الدينية، وغيرها.

ويعتبر فهم وتحليل القضية/المشكلة هو الخطوة الأولى للتخطيط لأي أنشطة مناصرة تستهدف تحقيق تغيير إيجابي في هذه القضة. تساعدك الأسئلة التالية على تحليل قضيتك بشكل فعال:

ما هي المشكلة؟
هنا نقدم وصفًا شاملا للمشكلة وحدودها، ويفضل أن يكون هذه الوصف مصحوبًا بالإحصائيات والدراسات التي تناولت المشكلة في حال وجودها. أين تحدث المشكلة جغرافيا؟

ما هي آثار ونواتج المشكلة؟
لماذا هي ملحة؟ لماذا تستحق منا الاهتمام بها؟

ما هي العوامل التي تؤدي لظهور/استمرار هذه المشكلة؟
من المهم هنا التفكير في طبقات متتالية من العوامل/الأسباب.. مثلا إذا كان أحد أسباب المشكلة غياب تجريم الفعل في القوانين الرسمية فلنسأل أنفسنا: لماذا تقاعست السلطة التشريعية عن تجريم هذا الفعل حتى الآن؟

هل ترتبط هذه المشكلة/الانتهاك بالتشريع/ بالسياسات العامة/ بثقافة الناس؟
- هنا هل أحد أسباب المشكلة هو غياب التشريع؟
- هل أحد أسباب المشكلة هو وجود التشريع (مثل التشريعات التي

تميز بين النساء والرجال لصالح الرجال)؟
- هل ترتبط المشكلة بسياسة عامة مطبقة بالفعل؟ أم ترتبط بتجاهل السلطة التعامل مع هذه المشكلة من الأصل؟

ما هو موقف غالبية المواطنين/ات من هذا المشكلة؟
هل يتفقون مع رؤيتك لها بوصفها مشكلة/انتهاك؟ ولماذا؟

ما هي المشكلة؟
هنا نقدم وصفًا شاملا للمشكلة وحدودها، ويفضل أن يكون هذه الوصف مصحوبًا بالإحصائيات والدراسات التي تناولت المشكلة في حال وجودها. أين تحدث المشكلة جغرافيا؟

بعد الانتهاء من الإجابة على هذه الأسئلة يمكننا صياغة بيان يشرح أبعاد القضية التي نستهدف تحقيق تغيير إيجابي بها. كلما كان هذا البيان تفصيليًا ومحددًا كلما ساعدنا ذلك في باقي خطوات التخطيط وتنفيذ حملة المناصرة.

الخطوة الثانية:
وضع أهداف الحملة

الهدف/ الأهداف هو التغيير الإيجابي الذي نريد إحداثه في القضية المستهدفة. ونظرًا لتعقد وتجذر انتهاكات حقوق الإنسان التي نتعامل معها في حملات المناصرة، لا يشترط أن يكون هدفنا هو القضاء التام على هذا الانتهاك أو المشكلة، أو الانتقال للعالم المثالي. فقط يكفي أن يكون هدفنا هو خطوة/خطوات نحو هذا العالم المثالي الخالي من الانتهاك/المشكلة.

بالاعتماد على التحليل الذي أجريناه للقضية في الخطوة السابقة، نستطيع وضع يدنا على أسباب المشكلة/الانتهاك وبالتالي استهدف تغيير أحد هذه الأسباب للتأثير على جسامة أو انتشار الانتهاكات. يمكن بطبيعة الحال استهداف أكثر من عامل عند التفكير في الأهداف لكن يجب أن يتناسب الهدف الذي نختاره مع قدراتنا كفريق وكشركاء. وعلينا أن نتذكر هنا أن عمليات المناصرة هي عمليات تراكمية وأن ما نقوم به هو خطوة على طريق التغيير، سبقتها خطوات أخرى، وسيتبعها خطوات وخطوات لمدافعين/ات آخرين عن حقوق الإنسان.

في هذه الخطوة نحتاج لوضع نوعين مختلفين من الأهداف.

الأهداف العامة

النوع الأول هو الأهداف العامة وعادة ما نقوم باختيار هدف عام واحد لحملة المناصرة. الهدف العام هو وصف عام للتغيير الإيجابي الذي نريد تحقيقه في سياق القضية. هو الرؤية المثالية البعيدة التي نعمل نحن وغيرنا على الوصول إليها في هذه القضية. فمثلًا إذا كنا نتعامل مع انتشار جرائم التعذيب في الدولة س، فهدفنا العام قد يكون واحدًا أو أكثر من الأهداف التالية:

الحد من جرائم التعذيب في الدولة س

المساهمة في تعقب الجناة المتورطين في جرائم التعذيب في الدولة س

↩ كسب تأييد المواطنين/ات في الدولة س لرفض جرائم التعذيب

↩ تعزيز تمتع المواطنين/ات في الدولة س بالحق في سلامة الجسد

الأهداف (التنفيذية) الخاصة

النوع الثاني من الأهداف الذي نحتاج لتحديده هو الأهداف الخاصة، أو التنفيذية، وهي أهداف محددة بشكل دقيق وقابل للقياس ومتناسبة مع قدرات فريق الحملة، وتمثل هذه الأهداف الصغيرة خطوات نحو الهدف العام للحملة. وللمساعدة في صياغة هذه النوعية من الأهداف بشكل دقيق عادة ما نسترشد بنموذج **الأهداف الذكية (SMART Goals)**[13]:

S SPECIFIC محدد

الهدف يركز على نقطة أو نقاط بعينها لتحقيقها، عادة ما تضمن الأهداف التي تحتوي على قيم عددية توفير صفة التحديد.

مثال: المساهمة في رفع وعي 5000 من شباب المنطقة العربية بمعايير الانتخابات النزيهة والحرة، على مدار العام 2026.

M MEASURABLE قابل للقياس

إذا التزمنا بالنقطة السابقة فغالبًا ما سيكون الهدف الخاص بنا قابلًا للقياس. هنا نسأل أنفسنا هل يمكننا قياس مدى نجاحنا في تحقيق هذا الهدف؟

مثال: عادة ما يتم قياس التقدم في تحقيق الأهداف عن طريق مؤشرات كمية (قيم عددية) أو مؤشرات كيفية، أو الاثنين معًا.

R REALISTIC & APPROPRIATE واقعي ومناسب

أي أن الهدف ليس مستحيلا، أو خيالي. القضاء على الديكتاتورية في المنطقة العربية هدف غير قابل للتحقيق في فترة زمنية مكونة من عدة سنوات. لا يكفي أن يكون الهدف قابل للتحقيق، فيجب أيضا أن يكون مناسب لإمكانيات فريق الحملة، ومناسب للسياق والظروف الحالية. مثلا لا يمكنك استهداف تحقيق نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، في ظل نظام سياسي لا يجرى عمليات انتخابية دورية من الأصل.

A ALIGNED متوافق

أهداف الحملة المحددة هي تقسيم للهدف العام إلى مجموعة أهداف أصغر وأقصر في المدى، لذلك يجب أن تكون الأهداف ذات صلة بتحقيق الهدف العام. كما يجب أن تكون ذات صلة أيضا بمجال عمل المنظمة وقدراتها.

T TIME-BOUND محدد بزمن

يجب أن يكون هناك إطار زمني محدد لتنفيذ هذا الهدف. وإلا أصبح عمل الحملة مستمر للأبد. يمكن تحديد الزمن داخل الأهداف بطرق مختلفة منها مثلا ذكر مدة زمنية معينة مثل (خلال العام 2025) ويمكن ذكر تاريخ محددة (في الفترة من 1 يناير وحتى 31 مارس 2026)، وهناك طرق أخرى.

تكتسب صياغة الأهداف التنفيذية الضيقة أهمية خاصة عند العمل في السياقات المعادية أو المقيدة. حيث إن التفاؤل في صياغة أهداف كبيرة يكون من الصعب الوصول إليها هو طريق مثالي لنشر الإحباط والشعور بالهزيمة وبالتالي الاستسلام لدى أصحاب القضية ومناصريها.

من المهم أيضا التعامل بمرونة مع هذه النوعية من الأهداف، فصياغة الهدف العام بشكل جيد يضمن لنا القدرة على تعديل وتغيير الأهداف الخاصة تبعا للتطورات مع الحفاظ على وجهتنا نحو تحقيق الأثر الإيجابي على القضية محل المناصرة. وقد يتم تعديل الأهداف كنتيجة لظهور فرص جديدة للتغيير.

الخطوة الثالثة:

تحليل السياق

بعد تحديد التغير الإيجابي الذي نطمح إليه وصياغته في هدف عام، يندرج تحته أهداف فرعية أو تنفيذية، وقبل التفكير في كيفية تحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع، نحتاج لدراسة هذه الأرض/السياق بشكل جيد وعميق. نحتاج لرسم خرائط تضم الفرص والتحديات، الحلفاء المتوقعين، وأيضًا الخصوم المتوقعين. ونقاط أخرى كثيرة. توجد عشرات الأدوات التي يمكن أن نستخدمها لإجراء تحليل السياق وتحديد تأثير كل عناصر هذا السياق علينا وعلى عمل حملتنا. في الجزء التالي نتناول بشكل مفصل أثنين من هذه الأدوات. ولكن بطبيعة الحال يمكن استبدالهما أو دمجهما مع أي أدوات أخرى تناسب حملتك.

الأداة الأولى: التحليل الرباعي SWOT Analysis[14]

التحليل الرباعي أو تحليل SWOT هو أداة مخصصة لدراسة نقاط القوة ونقاط الضعف داخل فريق الحملة، ورصد الفرص والتحديات في السياق المحيط به. وتستخدم في معظم منهجيات التخطيط في مختلف المجالات عالميًا وليس في مجال حملات المناصرة فقط. تقوم فكرة هذه الأداة على تحديد أربعة أنواع من النقاط ورسمها على هيئة 4 مربعات صغيرة تكون في مجملها مربع واحد كبير. هذه النقاط هي:

* يمثل النص الأعلى من النموذج عوامل داخلية، بينما يمثل النصف السفلي عوامل خارجية. ويمثل النصف الأيمن عوامل مساعدة، بينما يمثل النصف الأيسر عوامل معيقة.

من المهم الإشارة هنا لأن أي نقطة توضع في التحليل الرباعي لابد أن تنعكس على خطتنا لتنفيذ الحملة فيما بعد. إذا كتبنا مثلا أن أحد أعضاء الفريق يمتلك مهارات بحثية قوية فلابد أن نستثمر ذلك في أنشطة حملتنا. كذلك إذا كان لدينا نقص في الموارد المالية فيجب ان تستهدف حملتنا البحث عن شراكات مالية.

الأداة الثانية: طيف الحلفاء

قام برنامج التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان بتطوير هذه الأداة لمساعدة المدافعين/ات في التخطيط لحملات المناصرة الخاصة بهم. تقوم فكرة هذه الأداة على دراسة ورسم خريطة الأشخاص والكيانات المؤثرة على القضية والحملة.

عند استخدام هذه الأداة يجب تجنب التعميم بذكر مصطلحات مثل وسائل الإعلام، المجتمع، المؤسسات الدينية، الخ. وحتى المؤسسات المحددة مثل "المجلس التشريعي" حاول/ي تفكيكها، فليس كل نواب المجلس على نفس الموقف من قضيتك أو حملتك.

تقوم هذه الأداة على رسم خريطة تضم 5 فئات، وتحديد الأشخاص والكيانات الموجودة داخل كل فئة. هذه الفئات هي:

الحلفاء النشطون

هم أشخاص يؤمنون بقضيتك ويعملون معك في أنشطة مشتركة للوصول لنفس الأهداف. يجب المحافظة على هذه الفئة ودمجهم بشكل مستمر في أنشطة حملتك.

الحلفاء غير النشطين

هم أشخاص يميلون لدعمنا بسبب وجود نقاط التقاء بين الأهداف التي نسعى لها، لكنهم لا يساعدون. يمكن استهداف هذه الفئة بواسطة أنشطة تعمل على رفع مستوى اهتمامهم/ن ورغبتهم/ن ليصبحوا حلفاء ناشطين.

المحايدون

هم أشخاص ليس لديهم مصلحة أو معرفة بالموقف، ولذا لا يدعموننا. على أنشطة الحملة أن تجد طرق لإخبارهم عن قضيتنا، للمساعدة في تحويلهم لحلفاء نشطين، أو حلفاء غير نشطين. لا يجب أن ننسى التعامل مع هذه الفئة حتى لا يتم تحريكهم ناحية خصومنا.

الخصوم غير النشطين

هم أشخاص لديهم بعض الشكوك حيال أهدافنا لا يفعلون شيئًا واضحًا لمعارضتنا. من الواضح أنهم ليسوا محايدين. يمكن استهداف هذه الفئة عن طريق أنشطة تشككها في موقفها، وتزيد من تخوفها من كونها على خطأ، فتتحول للحياد.

الخصوم النشطون

هم أشخاص يعارضون أهدافنا بوضوح وسيسعون بكل الطرق لإفشال جهودنا. بوصفهم/ن خصومًا مباشرين أو مستفيدين من بقاء الوضع على ما هو عليه، بالنسبة لهذه الفئة فإن أنشطتنا يمكن أن تستهدف وضعهم في مأزق، بحيث يكلفهم أي اجراء يتخذونه ضدنا الكثير، بالتالي يمكن أن يفضلوا أن ينتقلوا لخانة المعارضين غير النشطين عن الجهر بمعارضة أهداف حملتنا.

الخطوة الرابعة:

اختيار الأنشطة ووضع خطة

بعد دراسة قضيتنا بشكل معمق، وتحديد الأثر الإيجابي الذي سنعمل على تحقيقه (الأهداف)، واجراء تحليل للسياق فنحن الآن، جاهزون/ات للتفكير في خطواتنا العملية والتي ستحول الهدف لحقيقة واقعية. سنفكر في التدخلات التي سنقوم بتنفيذها على الأرض وكيف يمكننا تنفيذها.

التدخلات أو الأنشطة هي الخطوات التفصيلية التي يجب علينا القيام بها لتحقيق الهدف. فالنشاط هو عبارة عن إجراء محدد أو مجموعة من الإجراءات المتخذة لتحقيق أثر معين يقربنا من هدف الحملة. النشاط هو "الكيف - العمل الكيفي".

على سبيل المثال لو كان هدف حملتك هو تصديق البرلمان على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من **جريمة الاختفاء القسري.** سنفكر في الأنشطة/الخطوات الفرعية التي يمكن من خلالها الوصول للهدف. قد يكون من بين هذه الأنشطة على سبيل المثال:

- إطلاق عريضة شعبية لجمع نصف مليون توقيع من المواطنين/ات للضغط على نواب البرلمان للتصديق على الاتفاقية.
- اصدار بيان صحفي مجمع من المنظمات الحقوقية ونقابات المحامين والصحفيين يطالب السلطات بالتصديق على الاتفاقية.
- تنظيم وقفة احتجاجية أمام البرلمان لتعريفهم بالقضية ودعوتهم للتضامن مع دعوات الحملة.
- تنظيم 100 زيارة شخصية لمكاتب النواب المعروفين بدعمهم لقضايا حقوق الإنسان لإقناعهم بتبني موقف مؤيد للتصديق على الاتفاقية داخل المجلس وحشد نواب أخرين للتضامن مع هذا المطلب.
- تنظيم معرض فني مفتوح في الميدان الأقرب للبرلمان يوضح خطورة جرائم الاختفاء القسري على سلامة وحرية المواطنين/ات.

تقييم واختيار الأنشطة الأكثر فعالية

كما رأينا في المثال السابق فهناك عدد لا نهائي من الأنشطة التي يمكن لنا المفاضلة بينها لاختيار بعضها لوضعها قيد التنفيذ بهدف الوصول للنتيجة التي نطمح إليه. ولكن ما هي المعايير التي نختار على أساسها تنفيذ نشاط معين دون أخر؟ قد تساعدنا هذا القائمة على ذلك:

① النشاط يراعي المخاطر الموجودة بالسياق المحيط ولا يعرض سلامة فريق الحملة للخطر

② النشاط يرتبط بشكل مباشر بأحد أهداف الحملة، بمعنى أخر النشاط يقربنا خطوة/خطوات من تحقيق هدف الحملة.

③ النشاط هو الأكثر ملائمة من حيث التكلفة مقارنة بأنشطة بديلة تحقق نفس الغرض.

④ جميع اعضاء فريق الحملة متوافقين على اختيار هذا النشاط.

⑤ يعتبر النشاط مبتكر وجديد. تفتح الأنشطة الجديدة أمامنا فرص جديدة، الأنشطة القديمة والمكررة غالبًا لن تحقق لك شيء مختلف عما حققته للآخرين.

⑥ لا يتضمن النشاط أي انتهاك لحق إنساني سواء لمن هم داخل فريق الحملة، أو خارجه.

⑦ يراعى هذا النشاط إشراك أصحاب القضية وغيرهم من فئات المجتمع في عملية المناصرة.

⑧ يحترم النشاط القيم المجتمعية السائدة. في بعض الحالات تستهدف أنشطتنا تغيير هذه القيم لكن في هذا الحالة لابد أن تطرح حملتنا منظومة قيمية بديلة وتروج لها. على سبيل المثال إذا أردنا تنفيذ نشاط يستهدف الحد من جرائم الثأر في مجتمع ما، فيجب ان يصاحب دعوتنا تلك ترويج لفكرة سيادة القانون وكون السلطات هي المكلفة بمعاقبة من يقترف جرائم القتل.

وفر برنامج التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان مرجعًا فريدًا، يتضمن تجميع لعدد من التكتيكات (الأنشطة) المبتكرة التي نفذها المدافعون/ات عن حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم. يمكن الوصول لقاعدة البيانات الخاصة بهذه التكتيكات من هنا

في هذا السياق أيضًا من المهم الإشارة لعدم وجود قاعدة تحدد عدد الأنشطة اللازمة للوصول لهدف معين، قد يحتاج الوصول لأحد أهداف حملتنا تنفيذ نشاط وحيد، وقد يحتاج لتنفيذ عشرات الأنشطة. في كل الأحوال وبعد الاستقرار على الأنشطة التي نحتاجها لتنفيذ كل هدف من أهداف الحملة نحتاج لوضع خطة تفصيلية بجميع هذه الأنشطة وربط هذه الخطة بإطار زمني معين. حيث ستحدد الخطة مسئوليات كل فرد من فريق الحملة، وما هي الخطوات التي سيقوم بها في إطار تنفيذ الأنشطة.

توجد عشرات الأشكال لصياغة الخطط، بعضها بسيط – مثل النموذج المرفق- والبعض الأخر معقد يحتوي على طبقات متعددة من التفاصيل. يناسب النموذج الحالي فرق العمل التي تبدأ خطواتها الأولى في مجال التخطيط لحملات المناصرة. في المستقبل يمكن لهم/ن الاطلاع على نماذج أكثر تعقيدًا.

تقييم واختيار الأكثر..

النشاط	الخطوات	المسئول/ة	تاريخ التنفيذ	ملاحظات
مثال: تنفيذ حلقة نقاشية مع أعضاء لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بالبرلمان حول التصديق على اتفاقية حماية الأشخاص من الاختفاء القسري	1 - حجز قاعة مؤتمرات	شيماء	10 نوفمبر 2025	
	2 - دعوة النواب المستهدفين للحضور	سليمان	13 نوفمبر 2025	
	3 - تنفيذ الحلقة: اشراف لوجستي واداة الحوار	هاجر	20 ديسمبر 2025	
	4 - توثيق مخرجات الحلقة النقاشية	باهي	20 ديسمبر 2025	

عند اعداد خطط العمل التفصيلية يجب أن نراعى أن يشارك كل أعضاء فريق الحملة في عملية التخطيط، وبالشراكة مع أصحاب وصاحبات القضية. كذلك يجب توزيع المهام عليهم/ن بشكل متوازن، يراعي المهارات والخبرات والقدرات التي يمتلكها كل شخص منهم.

وعلى الرغم من كون خطط العمل هي وثيقة تفصيلية ترسم خريطة كاملة لأنشطة الحملة لكنها من ناحية أخرى يجب أن تتسم بالمرونة والقدرة على استيعاب المستجدات والتعامل مع المواقف الطارئة وامتصاص الصدمات فالخطط الجامدة هي أسهل طريق للفشل.

الخطوة الخامسة:
تقييم الحملة

خطة تقييم الحملة هي جزء من عملية التخطيط التفصيلي لها، حيث يتم في هذه المرحلة اختيار الطريقة التي سنقوم من خلالها بقياس أثر الحملة، واستكشاف مدى نجاحنا في تحقيق الأهداف المحددة مسبقًا. توضع خطط التقييم كخطوة أخيرة في منهجية التخطيط لحملات المناصرة، ويجري تقييم الحملة بشكل فعلي بعد الانتهاء من تنفيذ كامل أنشطتها. في بعض الحملات الطويلة، يمكن إجراء التقييم بشكل مرحلي – سنوي مثلًا- بالإضافة للتقييم النهائي.

والتقييم في سياق حملات المناصرة مصطلح يشير للعملية المنهجية التي يتم من خلالها قياس أثر عملية المناصرة، ورصد النتائج التي تم تحقيقها، وأسباب تحقق هذه النتائج. ويمكن وصفه أيضًا بأنه عملية قياس مدي نجاح مشروع أو برنامج أو حملة في الوصول للأهداف التي كان مخططا لها.

وللقيام بعملية التقييم/القياس نحتاج لمعلومات متنوعة حول عملية تنفيذ أنشطة الحملة. يتم توفير هذه المعلومات والبيانات عن طريق

عملية أخرى يطلق عليها **"المتابعة"** وهي لصيقة بعملية التقييم. فرغم اختلاف طبيعة وأهداف المتابعة عن التقييم، فالتقييم لا يمكن اجراءه بدون أن تسبقه عملية متابعة.

يمكن وصف المتابعة بأنها تلك العملية المنظمة والمخططة والمستمرة، التي تتم بصفة دورية ومنتظمة على مدار عمر الحملة لجمع المعلومات عن تشغيل وإنجازات الحملة وتأثيراتها، ثم إعدادها وتوصيلها إلى إدارة الحملة/ المنظمة أو غيرها من الجهات المعنية بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة لإدارة الحملة بكفاءة نحو تحقيق الأهداف المخططة ".

تلعب عملية المتابعة أدوارًا في غاية الأهمية هي تفسر القرارات الصادرة عن إدارة الحملة، وتمثل دافعًا لها. مثل قرار فصل أحد أعضاء الحملة بسبب تقصيره في أداء المهام المُكلف بها. هذا التقصير الذي يظهر في التقارير المقدمة من زملائه. كذلك توفر عملية المتابعة التوثيق اللازم لمراحل تنفيذ حملة المناصرة، وتمثل طريقة للتعلم ولاكتساب الخبرات على مدار عمر الحملة. تساعد عملية المتابعة كذلك إدارة الحملة في اتخاذ القرارات السلمية والمناسبة، وتساعد الفريق على إجراء التعديلات اللازمة بشكل مستمر على خطط العمل التفصيلية.

يمكن إجراء المتابعة بعشرات الطرق من بينها:

- الاطلاع على التقارير الفنية التي يعدها فريق الحملة بشكل دوري بعد تنفيذ أنشطة الحملة
- مشاهدة المقاطع المصورة والتسجيلات المرئية والصوتية لأنشطة الحملة.
- الزيارات الميدانية لمواقع تنفيذ أنشطة الحملة لمشاهدة وملاحظة أداء أعضاء الفريق.
- عقد لقاءات فردية وجماعية (مجموعات تركيز) مع فريق الحملة، والشركاء/ات، والمستهدفين/ات بالأنشطة.

وبالعودة للحديث عن التقييم فهناك منهجيات مختلفة لتقييم حملات المناصرة، أكثرها شهرة هي منهجية التقييم المعتمد على تحقيق النتائج. هنا نعتمد على الأهداف نفسها في صياغة مؤشرات التقييم. المؤشرات هي المسطرة التي سنقيس بها نجاح حملتنا. هناك نوعين رئيسين من المؤشرات:

① المؤشرات الكمية

هي نوع من المؤشرات الذي تنحصر وظيفته في قياس النجاح في تحقيق الأهداف بشكل كمي أو عددي.

مثال: هدف الحملة: كسب تأييد 100 من أعضاء البرلمان لتصديق الدولة على اتفاقية مناهضة التعذيب.

المؤشر الكمي: النجاح في جمع توقيعات بالموافقة من 100 نائب بالبرلمان.

وعقب انتهاء أنشطة الحملة، يمكن أن نجدد أننا حققنا هدفنا بنسبة 100% أو أقل، ويمكن أيضا أن مكون قد حققنا نجاحًا استثنائيًا وحشدنا توقيع ما 120 نائب لنكون قد حققنا هذا الهدف بنسبة 120% هدف الحملة: كسب تأييد 100 من أعضاء البرلمان لتصديق الدولة على اتفاقية مناهضة التعذيب.

يمكن أن تأخذ المؤشرات الكمية أشكالًا مثل: توزيع عدد معين من المنشورات على المواطنين/ات، وصول الأفلام الخاصة بالحملة لعدد مشاهدات معين وهكذا.

② المؤشرات الكيفية

هي نوع من المؤشرات الذي تنحصر وظيفته في قياس نجاحنا في الوصول لجوهر الهدف نفسه، مثل اقتناع المواطنين بالرسالة المدمجة في المنشورات التي تم توزيعها عليهم، جودة وابتكارية هذه المنشورات، تغير مواقف الفئات المستهدفة من قضية الحملة. هناك طرق متعددة لقياس هذه النوعية من المؤشرات، ولكنها قد تحتاج لبعض الخبرة أو الحصول على تدريب متخصص في مجال المتابعة والتقييم.

③ تحديد الجمهور المستهدف

يمكن كذلك تقييم جوانب عدة من حملات المناصرة باستخدام أدوات مختلفة. يمكن مثلا تقييم عملية تحديد الجمهور المستهدف[16] وآثار عملية المناصرة عليه.

تساعدك هذه في اجراء هذا النوع من التقييم:

- الاطلاع هل كان الأشخاص الذين تم تحديدهم في البداية كأهداف رئيسية هم الخيارات الصحيحة للتأثر من أجل تحقيق التغيير المطلوب؟
- هل تم تغيري أي منهم مع مرور الوقت؟ وكيف حدث ذلك؟
- هل صادفت أطراف معنية جديدة تحتاج لإشراكها في عملية المناصرة؟
- هل عرفت أي شيء جديد عن شخصياتك الرئيسية المستهدفة/ جمهورك المستهدف؟

كذلك يمكن تقييم الحملات بنجاحها في تغيير مواقف الأشخاص والجهات الموجودة في نموذج تحليل "طيف الحلفاء" الذي سبق الإشارة إليه في الخطوة الثالثة، وذلك بنقلهم من منطقة معارضة للقضية، أو محايدة، لمنطقة الحلفاء النشطين، أو غير النشطين.

السلامة أولًا:
تحليل المخاطر المحيطة

السلامة أولًا: تحليل المخاطر المحيطة بعمليات المناصرة والتعامل معها

كما سبق وقلنا، فأحد الصفات التي تميز عمليات المناصرة التي يقوم بها المدافعين/ات والناشطين/ات الموجودين في المنفى عن تلك العمليات التي كانوا يقومون بها قبل خروجهم من بلدانهم الأم، هو هامش الحرية والأمان الذي باتوا يتمتعون به بعد أن أصبحوا بعدين/ات – نسبيًا- عن أيدي الأنظمة السلطوية التي تتعقبهم لكن لا يعني ذلك أنهم أصبحوا آمنين/ات بشكل كامل. من المهم الانتباه لأن إدارة عمليات المناصرة من الخارج ليست نزهة أو عملية خالية من المخاطر. لا تزال أيدي منتهكي حقوق الإنسان قادرة على إيذاء المدافعين/ات والناشطين/ات بأشكال مختلفة. في هذا المحور الختامي سنحاول التعرف على أنواع هذه المخاطر، وكيف يمكن التعامل معها لتحقيق مفهوم السلامة الشاملة للناشطين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان.

استيعاب وفهم المخاطر

القيام بعمليات المناصرة يستجلب المتاعب! تحاول المناصرة إعادة التوازن لموازين قوى مختلة، وبالتالي فالطرف أو الأطراف المستفيدة من هذا الخلل سيعملون بجد لتعطيل عملية المناصرة، وفي مرحلة تالية قد يقدمون على إيذاء الأشخاص القائمين/ات على عملية المناصرة أنفسهم، خصوصا في الحالات التي يكون فيها الخصوم يمثلون أو يملكون شكلًا من أشكال السلطة السياسية.

هنا يكون من واجبنا فهم ما يحيط بعملنا من مخاطر، وقبول ذلك كجزء من الثمن الذي يمكن لنا أن ندفعه لتحقيق التغيير المنشود. الفهم والقبول هما الخطوات الأولى اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر فيما بعد.

نقصد بفهم واستيعاب المخاطر هنا هو البحث المعمق في طبيعة هذه المخاطر وفهم السياق الذي قد تتواجد فيه، بل وفهم تأثير حملنا لصفات بعينها على احتمالية تعرضنا للمخاطر قياسًا بزملائنا وزميلاتنا الذين يعملون في قضايا أو سياقات مشابهة.

ويعتبر **التقاطع** هو منظور رئيسي يساعدنا في فهم واستيعاب المخاطر المرتبطة بعمليات المناصرة. والتقاطع هو الطريقة التي نفهم بها كيفية تأثر تقاطع الهويات والصفات الإنسانية المختلفة (مثل الدين، والعرق، والجنس، والهوية الجنسانية، واللون، والعمر، وغير ذلك من صفات) على هشاشة/صلابة فريق العمل المسئول عن المناصرة، وعلى زيادة/قلة احتماليات تعرضهم للمخاطر. في هذا السياق مثلا فالناشطات أو المدافعات عن حقوق الإنسان عادة ما يتعرضن لأنواع أخرى من المخاطر بخلاف تلك التي يتعرضن لها مثلهن مثل المدافعين والناشطين. تشمل هذه النوعية من المخاطر التهديد بالاعتداء الجنسي، أو الاعتداء الجنسي الفعلي، أو الوصم المجتمعي والتشكيك في السلوك الجنسي لهن.

كذلك الناشطين/ات في الدفاع عن قضايا مجتمع الميم عين. ترتفع لديهم/ن احتماليات التعرض لاعتداء ليس من السلطات وحدها، ولكن أيضًا من عموم المواطنين/ات، وقد تكون بعض دول المنفى أقل ترحيبًا بهم قياسًا بغيرهم من الناشطين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان.

كذلك ترتبط جسامة واحتمالية التعرض للمخاطر بنوعية القضية محل المناصرة، وطبيعة الخصوم، فالأمر يختلف حين تعادي شركة تنتهك حقوق العمال عما إذا كانت أنشطة المناصرة التي ننفذها تفضح الانتهاكات التي تقع داخل سجون أحد النظم السلطوية وبالتالي تعرض مصالح هذا النظام على المستوى العالمي للخطر.

"تؤثر الطُرق التي ينظر بها إلى المدافعين عن حقوق الإنسان على مساحة عملهم وأمنهم. والوصم أسلوب شائع لردعهم، ويحدث بطرق مختلفة - من النبز بالألقاب، والتشهير، والتلميحات، والاتهامات، ونشر الشائعات والأكاذيب الزائفة، وحملات التشويه، والمضايقات القضائية، والتجريم. يمكن أن تكون الآثار السلبية للوصم غير مرئية وغير ملحوظة وطويلة الأمد؛ فيمكن أن تؤدي إلى المزيد من التهديدات والهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وتشتيت المجتمعات والحركات. إن التصدي لوصم المدافعين عن حقوق الإنسان أمر جوهري لأمنهم وحمايتهم، كما هو الحال بالنسبة لتعزيز شرعية ممارستهم لحقوق الإنسان."

— مركز المدافعين عن حقوق الإنسان بجامعة يورك - انجلترا

رصد وتحليل المخاطر

"على الرغم من التهديدات الي نواجهها في عملنا وفي مساحة التعبير الشخصي، إلا أننا غالباً لا نستسلم، فنحن نقرر الاستمرار في تحدي أشكال الظلم الي نراها في العالم. ولهذا السبب نستطيع التفكر في أمان المدافعات/ين عن حقوق الإنسان على أنه إعمال للعافية في العمل العام: أن نكون بصحة جسدية وعاطفية جيدة، وأن يكون باستطاعتنا أن نعيل أنفسنا أثناء الاستمرار في القيام بالعمل الذي نؤمن بأهميته، وإجراء التحليل والتخطيط اللازمين للبقاء بأمان وفقًا لشروطنا الخاصة"

— تعاونية تكتيكال تيك.

هناك قائمة لا تنتهي من المخاطر التي يمكن أن تصاحب عملنا في مناصرة حقوق الإنسان، وكما سبق أن قلنا هناك عوامل مختلفة تتحكم في احتمالية وقوع، ونوعية، وجسامة هذه المخاطر. من هنا تأتي أهمية التفكير الجماعي بين المجموعات وفرق العمل المعنية بعمليات المناصرة لرصد هذه المخاطر والتفكير فيها وتبادل الخبرات بشأنها. لكن تظل الطبيعة الفريدة لعمل كل فريق مناصرة دافعًا للبدء برصد والتفكير في المخاطر داخل الفريق أولًا، قبل التفكير في مشاركة أخرين في الأمر.

ولفظ **المخاطر** هنا هو تعبير عن أي أضرار احتمالية قد تصيب فرد من فريق العمل أو أكثر، أو تصيب المؤسسة التي ينتمي لها هؤلاء الأفراد. قد تكون هذه الأضرار جسدية، أو نفسية، أو مادية، أو معنوية، أو رقمية، أو غير ذلك. تبدأ قائمة المخاطر في نطاق مناصرة قضايا حقوق الإنسان بوصم وتشويه الأشخاص النشطين/ات في عملية المناصرة، وصولا لاغتيال وإنهاء حياة أحد أو بعض هؤلاء الأفراد!

تساعدنا الأسئلة التالية على التفكير في المخاطر بشكل استراتيجي:

- ما هو موضوع/قضية المناصرة التي نتبناها؟
- من هم الأشخاص/ الكيانات الداعمة لنا في مسعانا؟
- من هم الأشخاص/الكيانات الذين سيؤثر نجاحنا على مصالهم بشكل مباشر أو غير مباشر؟
- ما هي درجة هذا التأثير؟ هل سنسبب لهم أضرارًا معنوية أو مادية؟ أم أن أنشطتنا قد تقودهم لدفع ثمن انتهاكهم لحقوق الإنسان؟
- ماذا يملك حلفاؤنا من قدرات وامكانيات؟
- ماذا يملك خصومنا من قدرات وامكانيات وسلطات؟
- كيف كان رد خصومنا/ السلطات / المجتمع المحيط حين حاول ناشطون/ات أخرين قبلنا طرح هذا الموضوع؟

- كيف تعامل زملائنا من الناشطين/ات والمدافعين/ات مع هذه النوعية من المخاطر من قبل؟
- ما هي المخاطر المحتمل تعرضنا لها اثناء عملنا على مناصرة هذه القضية؟

ولكل خطر من المهم أن نسأل أنفسنا الأسئلة الآتية:

- ما هي احتمالية حدوثه؟ كبيرة – متوسطة – صغيرة
- ما هي درجة جثامة الإضرار الناتجة: كبيرة – متوسطة – صغيرة
- كيف نخفض من احتمالية حدوق هذا الخطر؟
- في حال وقوع الخطر بالفعل، كيف نخفف من آثاره المتوقعة؟

بقي أن نشير لأهمية اعتماد نهج شامل عند الحديث عن التعامل مع المخاطر والعناية بسلامة فريق العمل. فغالبًا ما يؤدي اتخاذ تدابر أمنية على نحو مرتجل، أو بناء على «التقاليد» أو القيل والقال دون تحليل لسياقنا والتهديدات الي نواجهها، إلى أن نتخذ قرارات تعطينا شعوراً زائفاً بالأمان. لذلك، من الضروري أن نرسم خارطة للسياق الاجتماعي-السياسي الذي نعمل به بشكل دوري، وأن نحدد بأكبر قدر ممكن من الدقة التهديدات التي نواجهها، وأن نحدث الاستراتيجيات والأدوات والتكتيكات التي يمكن أن نستخدمها للدفاع عن مساحتنا والاستمرار في العمل بطريقة فعالة.

إجراءات مقترحة لتخفيف المخاطر

"العناية بنفسي ليست تدليلا للذات، إنما للحفاظ عليها، وهي أحد أساليب النضال السياسي."

— أودري لورد

يتضمن الجدول التالي مجموعة من المخاطر الأكثر شيوعًا في سياق عمل الناشطين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان الذين ينظمون عمليات مناصرة من المنفى مع بعض الإجراءات المقترحة للتعامل مع هذه المخاطر بالتخفيف وتقليل احتمالية حدوثها. مع الأسف لا تزال عمليات المناصرة التي تستهدف تحقيق تغيير إيجابي في دول سلطوية عملية محفوفة بالمخاطر. لكن الوعي بهذه المخاطر، والتخطيط الجيد للتعامل معها حال حدوثها هي وسائل مضمونة لتقليل احتمالية حدوث هذه المخاطر وأيضًا تقليل الخسائر والأضرار الناتجة عنها في حال حدوثها لحدها الأدنى.

نوع المخاطر	أمثلة	الإجراءات المقترحة لتخفيف حدة المخاطر
المخاطر القانونية	- مخالفة قوانين البلد المستضيف والتعرض للملاحقة القضائية.	-1 الدراسة المتأنية للقوانين الحاكمة للبلد المستضيف لاسيما ما يتعلق بحرية التعبير، وحرية التجمع السلمي، والقوانين المنظمة لعمل الجمعيات. والحرص على عدم مخالفة هذه القوانين. -2 الالتزام بالقوانين بشكل عام. فلا يضع الشخص نفسه في موطن مخالفة قانونية في الدولة المستضيفة. قد يتم استغلال أي نزاع قانوني يتورط فيه الناشط/ة لملاحقته أو وصمه والتشهير به. -3 دراسة السياق القانوني والسياسي الحاكم لعلاقات البلد التي ينتمي إليها المدافع/ة أو الناشط/ة مع الدولة المستضيفة، بما يشمل التأكد من صعوبة تورط الدولة المستضيفة في اعادته قسريًا لدولته الأم. -4 متابعة أي قضايا أو اتهامات تلاحق الشخص في وطنه الأم وتكليف محامين/ات ببذل كل الجهود الممكنة لإنهاء هذا الملاحقات. * للتعرف على كيفية تطبيق هذه النصائح وغيرها بشكل عملي، برجاء زيادة المصادر المقترحة في قسم: عدة المناصرة.
المخاطر المتعلقة بالسلامة الشخصية	- الملاحقة القضائية في الدولة التي يحمل المدافع/ة أو الناشط/ة جنسيتها.	-1 الاستعانة بآليات الحماية القانونية والأمنية الموجودة في الدولة المستضيفة حال الشعور بأي خطر، أو وقوع اعتداء. -2 تخصيص جزء من مجهودات فريق عملية المناصرة للرد على الاتهامات الكاذبة التي قد يطلقها خصومهم عليهم لوصمهم. مثل الاتهام بالعمالة للخارج، أو بنشر الفساد في المجتمعات العربية أو غير ذلك. -3 البحث في إمكانية الحصول على صفة اللاجئ/ة وما توفره من حماية ووثائق قانونية للحاصلين عليها. * للتعرف على كيفية تطبيق هذه النصائح وغيرها بشكل عملي، برجاء زيادة المصادر المقترحة في قسم: عدة المناصرة
المخاطر الرقمية	- مراقبة الحسابات والمراسلات الشخصية. - الاستيلاء على البيانات الحساسة أو اختراق الحسابات الشخصية. - الاستيلاء المادي على الأجهزة الاليكترونية مثل الكمبيوتر أو الهاتف المحمول.	-1 الحصول على تدريبات متخصصة في حماية السلامة الرقمية. أو الاستفادة من المحتوى المتاح بشكل مجاني على الانترنت. -2 متابعة التحديثات التي تخص أمن وسلامة الانترنت. وتنصيب التحديثات الأمنية التي توفرها الشركات التي تزودنا بأنظمة التشغيل والتطبيقات بشكل مستمر. -3 الحفاظ على الأجهزة والعتاد المادي (لابتوب – موبايل -...) تحت أعيينا طوال الوقت اثناء وجودنا خارج المنزل. -4 تشفير البيانات الخاصة بالعمل أو بعمليات المناصرة على أجهزتنا الاليكترونية، ويفضل تشفير تلك الأجهزة بالكامل. -5 حفظ نسخ احتياطية بشكل مستمر من البيانات الموجودة على أجهزتنا الاليكترونية. -6 الحد من المعلومات الشخصية أو التي تخص العمل التي نشاركها على منصات التواصل الاجتماعي. * للتعرف على كيفية تطبيق هذه النصائح وغيرها بشكل عملي، برجاء زيادة المصادر المقترحة في قسم: عدة المناصرة.

نوع المخاطر	أمثلة	الإجراءات المقترحة لتخفيف حدة المخاطر
المخاطر النفسية	- الإصابة بالاضطرابات النفسية المختلفة كأثر للخروج القسري من الوطن، أو نتيجة لتجارب قاسية مر بها الشخص قبل الخروج للمنفى. تشمل هذه الإضرابات الاكتئاب، كرب ما بعد الصدمة، القلق المرضي، وغير ذلك. - الإرهاق النفسي، والاحتراق الوظيفي. - العزلة الاجتماعية والاغتراب.	-1 الاهتمام بالعناية بالرفاه النفسي الشخصي. -2 الحصول على خدمات الدعم النفسي المتخصصة عند الحاجة. -3 تكوين صداقات ودوائر دعم جديدة في المنفى. -4 المحافظة على التوازن ما بين العمل والناشطية، وبين الحياة الشخصية. -5 عدم اهمال أوقات الراحة والاجازات والالتزام بعدد ساعات عمل محدد كل يوم. -6 تعلم لغة بلدان المنفى لمقاومة العزلة الثقافية وبناء روابط اجتماعية جديدة. * للتعرف على كيفية تطبيق هذه النصائح وغيرها بشكل عملي، برجاء زيادة المصادر المقترحة في قسم: عدة المناصرة.
مخاطر أخرى	- استهداف الزوجة و/أو الأبناء وغيرهم من افراد العائلة الذين لا يزالون يقيمون داخل الدولة التي ينتمي لها الناشط/ة أو المدافع/ة.	-1 الحد من المعلومات التي نشاركها حول أفراد عائلتنا الموجودين داخل الدولة، سواء على وسائل التواصل الاجتماعي أو وسط دوائر الأصدقاء والمعارف. -2 تبصير الأقرب من أفراد العائلة باحتمالية تعرضهم للخطر كنتيجة لعمليات مناصرة يشارك فيها أحد أفراد العائلة، ومشاركتهم في وضع خطط للطوارئ. -3 في بعض عمليات المناصرة التي يتوقع أن تستفز النظام السلطوي داخل الدولة بشكل كبير، من الممكن إخفاء هوية أعضاء وعضوات فريق العمل الذي ينفذ هذه العملية. -4 الاستعانة بالمنظمات الحقوقية التي تعمل داخل الدولة لتقديم الدعم القانوني في حالة استهداف أي من أفراد العائلة.

السلامة أولًا ليس شعارًا أنانيًا يعنى أن سلامة الناشطين/ات والمدافعين/ات أهم من القضايا التي يناصرونها، ولكنه رسالة لهؤلاء المدافعين/ات والناشطين/ات لتذكرهم أن الأهم من الأنشطة التي ينفذونها لتحقيق التغيير هو أن يظلوا آمنين وآمنات ليستكملوا طريق المناصرة وينفذوا أنشطة جديدة. تحتاج القضايا التي نعمل عليها لسنوات وسنوات لتحقيق التغير الجذري الذي نريده. هذا التغيير يتطلب منا أن نظل موجودين/ات وقادرين/ات على مواصلة جهودنا. مراعاة السلامة الشاملة بكل محاورها بالنسبة للمدافعين/ات والناشطين/ات هي فعل من أفعال المقاومة، وخطوة في طريق التغيير الاجتماعي. أن يظل من يرفعون أصواتهم في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان يؤدون دورهم هو بكل تأكيد جزء من نضال هؤلاء الأشخاص.

عدة المناصرة

عدة المناصرة

في هذا الجزء نقدم للمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، والناشطين/ات تعريف بمجموعة من المصادر المعرفية المتاحة على شبكة الانترنت، والتي توفر لهم معلومات ومهارات هامة في سياق عمليات المناصرة من المنفى.

تقنيات المناصرة

منهجية الخطوات الخمس لاستراتيجيات فعالة

مناصرة قضايا حقوق الإنسان باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي

المناصرة في الفضاءات المقيدة: مجموعة أدوات لمنظمات المجتمع المدني

دليل المناصرة الرقمية والحملات

التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان: مورد للمدافعين عن حقوق الانسان

المناصرة في المنفى: دليل موجه لناشطي/ات ومنظمات الشتات العربي

المناصرة باستخدام الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة - دليل عملي للمشاركين من المنظمات غير الحكومية

الأمم المتحدة وحماية حقوق الإنسان: دليل استرشادي

العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان- دليل للمجتمع المدني

دليل حول الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في السياق السوري

تقييم عملية المناصرة

منهجية التقييم التطويري للمدافعة E2A

الرصد والتوثيق

دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان

دليل تدريبي: توثيق انتهاكات حقوق الإنسان لمدافعي حقوق الإنسان السوريين

دليل حول توثيق انتهاكات حقوق الإنسان

الدليل الإقليمي للرصد والتوثيق في قضايا العنف القائم على أساس النوع، وخاصة العنف الجنسي ضد النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

السلامة الرقمية

دليل الأمن الرقمي للنشطاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عدة الأمان: أدوات وممارسات للأمان الرقمي

أمان رقمي

السلامة الشاملة للمدافعين/ات

الدليل الجديد لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

كتاب العمل الخاص بالأمن: نصائح عملية للمدافعين عن حقوق الإنسان الذي يواجهون الأخطار

السلامة والرفاه النفسيين

مصادر متنوعة حول العناية بالنفس مقدمة من مركز يارا للمدافعات عن حقوق الإنسان

الملحق

ملحق 1

ورقة عمل للتخطيط لحملات المناصرة

تقدم ورقة العمل هذه نموذج لخطة حملة مناصرة. يمكن طباعة هذا الجزء وتعبئته بالاسترشاد بالمحتوى السابق والخاص بالإطار العملي للتخطيط لحملات المناصرة ليصبح لدينا خطة عمل متكاملة لحملة مناصرة.

أولاً: تحديد وتحليل القضية

تساعدك الأسئلة التالية على تحليل قضيتك بشكل فعال:

① ما هي المشكلة؟

هنا نقدم وصفًا شاملا للمشكلة وحدودها، ويفضل أن يكون هذا الوصف مصحوبًا بالإحصائيات والدراسات التي تناولت المشكلة في حال وجودها.
أين تحدث المشكلة جغرافيا؟

② ما هي آثار ونواتج المشكلة؟

لماذا هي ملحة؟ لماذا تستحق منا الاهتمام بها؟

③ من هم/هن المتأثرين بالمشكلة؟

سواء بشكل مباشر أو غير مباشر

④ ما هي العوامل التي تؤدي لظهور/استمرار هذه المشكلة؟

من المهم هنا التفكير في طبقات متتالية من العوامل/الأسباب.. مثلا إذا كان أحد أسباب المشكلة غياب تجريم الفعل في القوانين الرسمية فلنسأل أنفسنا: لماذا تقاعست السلطة التشريعية عن تجريم هذا الفعل حتى الآن؟

⑤ هل ترتبط هذه المشكلة/الانتهاك بالتشريع/ بالسياسات العامة/ بثقافة الناس؟

هل أحد أسباب المشكلة هو غياب التشريع؟
هل أحد أسباب المشكلة هو وجود التشريع (مثل التشريعات التي تميز بين النساء والرجال لصالح الرجال)؟
هل ترتبط المشكلة بسياسة عامة مطبقة بالفعل؟ أم ترتبط بتجاهل السلطة التعامل مع هذه المشكلة من الأصل؟

⑥ ما هو موقف غالبية المواطنين/ات من هذا المشكل؟

هل يتفقون مع رؤيتك لها بوصفها مشكلة/انتهاك؟ ولماذا؟

بعد الانتهاء من الإجابة على هذه الأسئلة يمكننا صياغة بيان يشرح أبعاد القضية التي نستهدف تحقيق تغيير إيجابي بها. كلما كان هذا البيان تفصيليًا ومحددًا كلما ساعدنا ذلك في باقي خطوات التخطيط وتنفيذ حملة المناصرة.

ثانياً: أهداف الحملة

الهدف العام للحملة

الأهداف التنفيذية للحملة

1

2

3

ثالثاً: تحليل السياق

1 - تحليل السياق باستخدام أداة التحليل الرباعي:

نقاط الضعف Weaknesses	نقاط القوة Strengths
W	S
الفرص Threats	**التحديات/المخاطر Opportunities**
T	O

2 - تحليل السياق باستخدام أداة طيف الحلفاء:

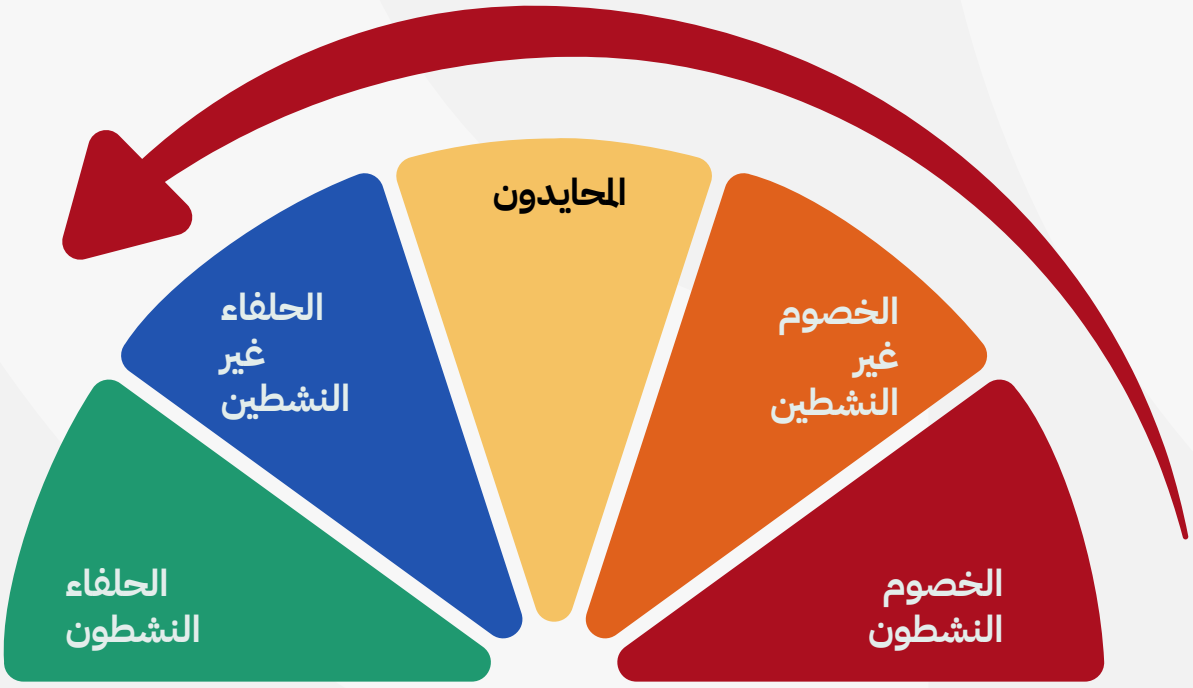

1) الخصوم النشطون

2) الخصوم غير النشطين

3) المحايدون

4) الحلفاء غير النشطين

5) الحلفاء النشطون

رابعاً: اختيار الأنشطة ووضع خطة العمل

الأنشطة:
نشاطين على الأقل لكل هدف

أنشطة الهدف الأول:

1.1 _____

1.2 _____

أنشطة الهدف الثاني:

2.1 _____

2.2 _____

أنشطة الهدف الثالث:

3.1 _____

3.2 _____

3.2 _____

الخطة التنفيذية

#	النشاط	الخطوات	المسئول/ة	تاريخ التنفيذ	ملاحظات
1					
2					

خامسًا: خطة المتابعة والتقييم [17]

أولا: المتابعة

ستتم متابعة تنفيذ أنشطة الحملة بواسطة الأدوات الأتية:

1 _____

2 _____

3 _____

4 _____

ثانيا: التقييم

ستتم تقييم نتائج الحملة في نهاية الفترة الزمنية المحددة لتنفيذها بواسطة المؤشرات التالية:

1 – لمؤشرات الكمية: _____

2 – المؤشرات الكيفية: _____

المراجع

المراجع

1 - منهجية الخطوات الخمس لاستراتيجيات فعالة

2 - دليل مختصر لأفضل الممارسات: مناصرة قضايا حقوق الإنسان باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي

3 - المناصرة في الفضاءات المقيدة: مجموعة أدوات لمنظمات المجتمع المدني

4 - دليل المناصرة الرقمية والحملات

5 - التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان: مورد للمدافعين عن حقوق الإنسان

6 - المناصرة في المنفى: دليل موجه لناشطي/ات ومنظمات الشتات العربي

7 - تطبيق مقاربة محورها الإنسان في المناصرة وصياغة المشاريع. دليل لمنظمات المجتمع المدني السورية.

8 - الدليل الارشادي لدور الشباب في التكيف والقيادة، الوحدة السابعة: تصميم وتطبيق استراتيجيتك لمناصرة التكيف. مركز كير للعدالة المناخية.

9 - الأمان الشامل: دليل استراتيجي للمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان. تعاونية تكتيكال تيك. (غير متاح على شبكة الانترنت).

10 - محمود عبد الظاهر، حملات المناصرة الوطنية، مجموعة حقوق الأقليات الدولية MRG، (مادة تدريبية غير منشورة).

الهوامش

1. الخلفية النظرية وكسب التأييد في الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الصندوق الاجتماعي للتنمية وجودة التدريب والدعم المؤسسي، اليمن، 2011.

2. المناصرة في الفضاءات المقيدة: مجموعة أدوات لمنظمات المجتمع المدني، دانيا جرينفيلد، منظمة Life Line، 2020.

https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020-11/Lifeline_Advocacy_Toolkit_ARABIC.pdf

3. دليل المناصرة من أجل الدفاع عن حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان، 2016.

https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbdl486/files/country/docs/mauritania/160922_Guide_AMDH_OIM_shortened_AR.pdf

4. شبكة حقوق الطفل العالمية.

5. لمحة عن حقوق الإنسان، المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة:

https://www.ohchr.org/ar/what-are-human-rights

6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا):

https://www.unescwa.org/sd-glossary/human-rights-based-approach-hrba

7. تطبيق مقاربة محورها الإنسان في المناصرة وصياغة المشاريع. دليل لمنظمات المجتمع المدني السورية، المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، 2020. (بتصرف).

https://web.dev.ohchr.un-icc.cloud/ar/documents/tools-and-resources/technical-guidebook-people-centric-approach-programming-advocacy

8. المرجع السابق.

9. دليل مختصر لأفضل الممارسات: مناصرة قضايا حقوق الإنسان باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي.

https://bit.ly/4hnPM8i

10. لمحة عن حقوق الإنسان، المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة:

https://www.ohchr.org/ar/what-are-human-rights

11. المعلومات الواردة تعتمد بشكل أساسي على ما هو متاح من معلومات عبر موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

12. رصد المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان:

https://www.ohchr.org/ar/treaty-bodies/monitoring-core-international-human-rights-treaties

13. نموذج الأهداف الذكية (SMART) تم تقديمه لأول مرة من قبل جورج ت. دوران (George T. Doran) في مقالته عام 1981 بعنوان "There's a S.M.A.R.T. Way to Write Management's Goals and Objectives" في مجلة Management Review.

https://community.mis.temple.edu/mis0855002fall2015/files/2015/10/S.M.A.R.T-Way-Management-Review.pdf

14. تحليل SWOT، الذي يرمز إلى نقاط القوة (Strengths)، نقاط الضعف (Weaknesses)، الفرص (Opportunities)، والتهديدات (Threats)، هو أداة شائعة في التخطيط الاستراتيجي. يُنسب تطوير هذا التحليل غالبًا إلى ألبرت همفري (Albert Humphrey) في الستينيات أثناء عمله في معهد ستانفورد للأبحاث (SRI International). ومع ذلك، فإن هذه النسبة لا تزال موضع نقاش، ولا يوجد اتفاق عام على مبتكر محدد لهذا النموذج.

https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK537302/

15. الدليل الإرشادي لدور الشباب في التكيف والقيادة، الوحدة السابعة: تصميم وتطبيق استراتيجيتك لمناصرة التكيف. مركز كير للعدالة المناخية.

https://youthtoolkit.gca.org/wp-content/uploads/2023/05/ARB-GCA-Toolkit-for-Youth-on-Leadership-Adaptation-Module-7.pdf

16. الأمان الشامل: دليل استراتيجي للمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان. تعاونية تكتيكال تيك. (غير متاح على شبكة الإنترنت).

17. الجزء التالي هو نموذج لأحد طرق التقييم، ولكن بطبيعة الحال يمكن استبداله بطرق تقييم أخرى، أو حتى استعمال هذه الطريقة إلى جانب طرق أخرى للتقييم سواء من بين الطرق التي تم تناولها في هذا الدليل أو من غيرها من طرق التقييم المبنية على أساس عملي ومنطقي سليم.

المناصرة من المنفى

دليل استراتيجي للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان